المبحث الأول

تقييم للقدرة التنافسية والآثار الإقتصادية لسياسة إنتاج محاصيل الحبوب الرئيسية في مصر

مقدمـــة :

محاصيل الحبوب ليست هامة فى مصر وحدها ، بل هى كذلك فى دول العالم قاطبة وهى أصبحت زروعاً سيادية ومؤثرة كثيراً فى القرار السياسى لأية أمة . وهى أيضاً هامة لأنها سلعة عجز على كل الدوائر التى تنتمى إليها مصر ، فهى فى مصر تستحوذ على ٦٠٪ من التخصيص المورد ، وهى فى الدول العربية تستحوذ على ٧٥٪ من التخصيص المورد ، وتستورد مصر كما تستورد الدول العربية نصف احتياجاتها من الحبوب . وعلى صعيد الدول النامية فهى فى المجموع غير مكتفية ذاتياً ، ففى عام ٢٠٠٠ كان إنتاج الدول المتقدمة نحو ٨٦٣ مليون طن مترى من الحبوب ، وأنتجت الدول النامية أكثر من ذلك حيث أنتجت نحو ١١٨٥,٣ مليون طن مترى من الحبوب بما يعادل ٥٨٪ من الإنتاج العالمى فى ذات السنة والبالغ نحو ٢٠٤٨,٤ مليون طن مترى ، لكن كانت الزيادة السكانية واعتماد أغلب الدول النامية – الفقيرة – على الحبوب كمكون رئيسى لوجبة الفرد السبب وراء وجود فائض لدى الدول المتقدمة وعجز لدى الدول النامية ، بل أكثر من ذلك ، فتجارة الحبوب يغلب عليها نمط احتكار القلة حيث تهيمن الولايات المتحدة وفرنسا وعدد قليل من الدول على تجارة الحبوب مما يترتب عليه تحديد كل من السعر والكمية لغالبية دول العالم الثالث.

أولاً : الوضـــع الراهـــن لإنتـــاج محاصيل الحبوب :

انصبت جهود الدولة فى تنمية إنتاج الحبوب فى زيادة كل من الإنتاجية الفدانية والرقعة المزروعة . وبالرغم من أن المطلوب هو جهود السياسة الزراعية التى تهدف وتؤدى إلى زيادة الإنتاجية الفدانية ، إلا أن النتائج المدونة بالجدول رقم (٣) مخالفة فى كثير من الأحيان حيث تؤكد معنوية زيادة الإنتاج من زيادة الرقعة المزروعة . وحتى يمكن التوصل لحقيقة الوضع الراهن فالأفضل هو دراسة الوضع الراهن لإنتاج كل على حدة . فبالنسبة للقمح وهو محصول العجز الرئيسى فى مجموعة الحبوب كانت جهود السياسة الزراعية تشير فى اتجاه زيادة الرقعة وأيضاً زيادة الإنتاجية ، ولكن زادت الرقعة بمقدار الضعف بين عامى ١٩٨٦ وعام ١٩٩٨ – أى تضاعفت الرقعة القمحية وذلك بعد تحرير الأسعار ، فى حين زادت الإنتاجية الفدانية بنسبة أقل ، فمعدل الزيادة فى الرقعة هو ضعف معدل الزيادة فى الإنتاجية الفدانية بالرغم من الجهود التى بذلتها الدولة باستنباط الأصناف التى تتحمل الملوحة والجفاف وتلائم ظروف الزراعة المصرية كالصنف ساحل (١) وأيضاً استنباط أصناف

تتحمل الحرارة العالية للزراعة بجنوب الوادى مثل جيزة ١٦٥ ، سدس (١) ، هذا فضلاً عن أصناف إنتاج المكرونة مثل سوهاج (٣) وبنى سويف (٣) واتباع المعاملات المناسبة لكل صنف .

جدول رقم (٣)

إنتاج الحبوب الرئيسية في مصر ومعدلات النمو السنوى المئوى ١٩٨٦ - ١٩٩٨

المحصـــول	قيـــم متوســـط الفـــترة			معدل النمو السنوى المئوى (٪)		
	الرقعةبالألف فدان	الإنتاجية بالأردب	الإنتاجبالألف أردب	الرقعـــة	الإنتاجية الفدانية	الإنتاج الكلى
القمح	١٩٩٤	١٤,٣١	٢٩٠٧٨,٤	٥,٢٥	٢,٤٥	٧,٦٣
الأرز الصيفى[١]	١١٢٧	٣,١٢	٣٥٧٠	٢,٢١	٣,٥٣	٥,٤٠
الذرةالشامية	١٥٨٤,٣	١٨,١٧	٣٠٥٤١	غ.م.	٣,٦٩	٨,٥٦
الذرةالرفيعة	٣٣٣,٧	١٤,٢٥	٤٨٢٩	١,٢٠	١,٧٦	٢,٧٩
الشعير	١٦٩,٤	٨,٦٤	١٢٨٤,٣	غ.م.	غ.م.	غ.م.

(١) القيم بالطن والألف طن .

(٢) معدل النمو السنوى المئوى مقدر من المعاملات المعنوية إحصائياً فقط للمستوى الإحتمالى الإحصائى ٠,٠٥ ، (غ.م) تعنى معامل غير معنوى .

المصدر : قدرت من بيانات من المراجع أرقام (٢٠) ، (٢٣) بالمراجع .

ويرى المؤلف أن الرقعة القمحية لن تزيد بأكثر مما بلغته فى نهاية الفترة وهو نحو ٢,٤ مليون فدان وبالفعل بلغت ٢,٥ مليون فدان عام ٢٠٠٠ ، وعليه يصبح المطلوب لزيادة إنتاج القمح زيادة معدل نمو الإنتاجية الفدانية ، أى زيادة الإنتاج من نفس القدر المتاح من الموارد وذلك بتحقيق الكفاءة الاقتصادية وذلك بزيادة إنتاجية كل من الأرض والعمل ورأس المال ، وأعنى أن المطلوب هو جهود لبلوغ إنتاج يفوق ٤٠٦,٢١ ألف أردب من الرقعة المتاحة وهى ٢,٤ مليون فدان ، وتنحصر الجهود الممكنة إذاً ، فى زيادة الإنتاجية الفدانية لمعدل ٣,٦٥ طن/ فدان أى ما يعادل ٢٤ أردب للفدان وذلك لبلوغ مستوى إنتاج كلى فى حدود٨,٧٥ مليون طن . وزيادة الإنتاجية الفدانية لهذه الحدود ممكنة لأن دولاً مثل فرنسا والمملكة المتحدة قد زادت

الإنتاجية الفدانية فيها عن هذا الحد . ولكن هل بلوغ هذا المستوى ممكناً فى المدى القصير ؟. الإجابة نعم ، إذاً ، وبالآليات التالية :

الأولى : طالما أن خبرة مصر أكدت معنوية استجابة الرقعة القمحية للتحفيز السعرى فإن بلوغ إنتاج مستهدف قدره ٨٫٧٥ مليون طن يستوجب آلية – ضمن عوامل أخرى – خفض تكاليف الإنتاج بمقدار ١٥ ٪ كحافز للمزارع لإتمام المعاملات الزراعية والتسميد بالطريقة المناسبة التى تساعد على زيادة الإنتاجية الفدانية .

وهذه القيمة – وفقاً لمتوسط تكلفة إنتاج الفدان عام ١٩٩٧ والمقدرة بنحو ١١٢٦,٦ جنيها – تعادل زيادة فى متوسط والسعر المزرعى مقدارها ١٠,٥ جنيه للأردب أو بمعنى آخر تكون الأسعار المزرعية فى حدود ١١١ جنيها فى المتوسط للأردب ، وهذا ما زال فى حدود السعر العادل وفى ذات الوقت تحقق زيادة سعر المزرعة وزيادة فى فائض المنتج .

الثانية : تتمثل الآلية الثانية فى تفعيل ثالوث البحث والإرشاد والتطوير ، حيث أنه يجب أن تدعم الدولة البحوث المؤدية لزيادة الإنتاجية وتضمن أيضاً التطبيق على مستوى المزارع .

الثالثة : تطوير الأسواق المحلية عضوياً ومؤسسياً والاهتمام بخدمة التخزين على مستوى المراكز على الأقل ، على أن تكون المخازن متطورة وتساعد على الحفظ الجيد للمحصول بعد عرضه بالأسواق المحلية ، والمقصود بمتطورة مخازن يتدنى فيها الفاقد لحدود لا تزيد عن ٢,٥ ٪ وأن يتم التخزين بالأساليب التى لا تضر بصحة الإنسان ، وهذا أيضاً كالآلية السابقة هى ضمن دور الدولة .

الرابعة : تسهيل التمويل سواء للمتعاملين بالأسواق أو للزراع بأسعار فائدة تعادل أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل واقترح أن لا تزيد أسعار الفائدة على الائتمان عن ٨ ٪ سنوياً .

الآليات السابقة كما أتصورها ستكون حتما مكلفة للدولة حيث ستتحمل مسئولية التطوير والبحوث والنهوض بالأسواق وبخدمات التخزين والتمويل – ولكنها ضرورية حتى لو كانت فى حدود ٥٠ ٪ من تكلفة إنتاج الفدان عام ١٩٩٧ والسابق الإشارة إليها مع الإشارة أنها لن تدفع مرة واحدة وبعضها ثابت والبعض متغير – وتكلفة هذا البرنامج ككل هى فى حدود ١,٤ مليار جنيه منها ٤٢٧ مليون جنيه تكلفة متغيرة ومطلوبة بداية فى شكل خفض فى التكاليف المتغيرة .

أما المحصول الثانى من محاصيل الحبوب والذى يلى القمح فى الأهمية وأيضاً

obeikandl.com

من ضمن الزروع المؤكدة للسيادة القومية هو محصول الأرز . فهو محصول تصديرى هام – عكس القمح – ويرتبط إنتاجه بمحددات هامة هى :

(أ) عند تصميم السد العالى فى نهاية الخمسينات من القرن العشرين كان المستهدف فى ظل التغيرات فى نظم الرى فى مصر زراعة رقعة لا تزيد عن ٧٥٠ ألف فدان أرز على أفضل تقدير بصفته زرعاً مستنزفاً للمياه ، ولكن إذا ما زرعت مصر فقط ٧٥٠ ألف فدان فسيكفى ذلك استهلاكها المحلى أو لا يكفى الآن عام ٢٠٠٤ .

(ب) كان من نتيجة التحفيز السعرى من مواسم سابقة وزيادة الإنتاجية الفدانية أن زادت الرقعة بالمخالفة حتى بلغت ذروتها عام ٢٠٠٠ وكانت فى حدود ١,٥ مليون فدان وكادت الأسعار أن تنهار وبلغت أدناها لحدود ٣٦٠ جنيها/ للطن.

(ج) أسواق الأرز المصرى تمتد لنحو ٣٠ دولة وهى أسواق ضعيفة وتتطلب التواجد السنوى ، وهذا يعنى ضرورة المحافظة عليها ، أى عدم الإلتزام بزراعة ٧٥٠ ألف فدان السابق الإشارة إليها، ولكن السؤال لأى مدى تكون زيادة الرقعة المزروعة؟ وهذا سؤال جوهرى فى حالة الأرز لإرتباطه بإستهلاك المياه التى أصبحت نادرة. وقد سبق الإشارة إلى هذه القضية عند مناقشة التخصيص المواردى .

(د) فوق كل ذلك وأهم أن لمصر ميزة نسبية فى إنتاج الأرز ، حيث قيمة موشر تكلفة الموارد المحلية (DRC) وفقاً لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة (F.A.O.) هو ٠,٦٢ وهذا أيضاً يعنى عدم الإلتزام بزراعة ٧٥٠ ألف فدان، بل وزيادة الإنتاج والتصدير والعمل على كسب أسواق جديدة وعدم فقد أى من الأسواق القديمة . وذلك لأن مصر تنافسية فى الأرز وهذا معنى كبير كتنافسيتها فى الأقطان طويلة التيلة والبطاطس والموالح والبصل .

ووفقاً لما هو متاح من إحصاءات فإن مصر تحتل المرتبة الأولى من حيث الجدارة الإنتاجية لإنتاج الأرز بمتوسط إنتاج بلغ ٣,٤٨٤ طن للفدان عام ١٩٩٦ ، وكما يتضح من دراسة الجدول رقم (٣) فإنه على عكس القمح – ينمو الإنتاج بفعل تحسين الجدارة الإنتاجية أكثر من فعل زيادة الرقعة المزروعة ، وهذا يؤكد ما سبق الإشارة إليه من أن لمصر تنافسية فى إنتاج الأرز ، وعليه فقد تكون الخيارات المتاحة لمصر هو التوسع فى إنتاج الأرز حتى مع تدنى القيمة المضافة للمتر المكعب من وحدة المياه/ الأرض – والتوسع فى تصديره لكسب مزايا تقلل من الخسارة التى تتحملها الدولة من الاعتماد على السوق العالمى لاستيراد القمح . إذاً فقضية زيادة عرض الأرز تتوقف على الرقعة طالما أن هناك تنافسية وأن الجدارة الإنتاجية عند حدها

الأقصى ، ولكن بجانب زيادة الرقعة يجب إعمال آليات أخرى لضمان زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبى ، واستقرار الأسعار والحفاظ على الأسواق ، وأيضاً عائد مجزى لمزارع الأرز ، والآليات التالية ضرورية لضمان ذلك :

(أ) العمل وبجدية على إنتاج منتج متميز له قدرة على إختراق الأسواق المحلية والعالمية ونظيف وآمن ومناسب لذوق المستهلك بالداخل والخارج . وهذا يتطلب حتما تطوير صناعة ضرب الأرز وتبييضه وأيضاً العناية بالتعبئة والتخزين .

(ب) ضمان عدم إنخفاض متوسط السعر المزرعى للطن عن متوسط تكلفته المتغيرة حتى يحقق المزارع العائد المناسب ، وهذا يتطلب تفعيل آليتين فرعيتين هما :

(١) إما رصد تمويل كافى للتعويض فى حالة إنهيار الأسعار كما حدث فى عام ٢٠٠٠ على أن يصل هذا التعويض للمزارع مباشرة ويكون عبارة عن الفرق بين سعر الطن بالسوق المحلية ومتوسط تكلفته مضروباً فى الكمية المنتجة .. أو

(٢) دخول الدولة كمشترى فى حالة إنخفاض الأسعار عن متوسط تكلفة إنتاج الطن مع الإشارة إلى أن دخول الدولة كمشترى ليس بدعة ولكنه منصوص عليه فى روشتة برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى .

(ج) تطوير الأسواق المحلية عضوياً ومؤسسياً ودراسة الطلب المحلى والعالمى للوقوف على أذواق المستهلكين ودخولهم مع البحث عن أسواق جديدة ، وهذا أيضاً دور رئيسى للدولة يضاف لدورها السابق الإشارة إليه فى (ب) .

وتفعيل هذه الآليات له تكلفته على الدولة ، وكتقدير إجمالى لا تقل التكلفة عن ١٥٠ مليون جنيه تشمل الإحتياط لإنخفاض الأسعار ، وتقوية الأسواق ، ودراسات الطلب بالأسواق المحلية والدولية .

وبالنسبة لبقية الحبوب فإنها لا تشكل مشكلة كبيرة لواضعى السياسة الزراعية ، ويمكن لمصر أن تكتفى منهم ذاتياً بجهود تنموية بسيطة . فبالنسبة للذرة الشامية فقد تزايدت الرقعة المزروعة لحدود ١,٦٤ مليون فدان عام ١٩٩٧ وزادت الإنتاجية الفدانية عن المتوسط المقدر بالجدول رقم (٣) لتبلغ نحو ٢٢,٥ أردب فى المتوسط عام ١٩٩٧ ، وكان لأثر نمو الرقعة بمعدل معنوى إحصائياً قدره ٣,٦٩٪ سنوياً كمتوسط الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٨ بجانب نمو الإنتاجية الفدانية وتزايدها من ١٨,١٧ أردب للفدان إلى ٢٢,٤٧ أردب للفدان فى المتوسط أى ٣,٧ أردب فدان أن زاد الإنتاج الكلى بزيادة معنوية إحصائياً تبلغ نحو ٨ر٦٪ كمتوسط الفترة ١٩٨٦

– ١٩٩٨ بزيادة أقصاها نحو ٤٠ مليون أردب عام ١٩٩٨ ليبلغ زيادة قدرها ١٠ مليون أردب عن متوسط الفترة ١٩٨٦ – ١٩٩٨ .

وجهود الدولة فى تطوير إنتاجية الذرة الشامية الصيفية كبيرة وأساليبها متنوعة ومناسبة للعصر . فالبحوث والتطوير (R & D) ظهرت الهجن الفردية والثلاثية والتى أحدثت طفرة إنتاجية جعلت الذرة الشامية مرغوبة للزراع للزراعة بل سعى الزراع بجهود حثيثة للحصول على تقاوى تلك الهجن وبالأخص الهجين فردى ١٠ والذى يلقى قبولاً كثيراً من الزراع فى محافظات الدلتا . كذلك فالحملات الإرشادية كأداة من أدوات السياسة الزراعية والبرامج التى تقدمها الدولة ضمن الفقرات الزراعية بوسائل الإعلام ساهمت فى زيادة إنتاجية الذرة الشامية زيادة كبيرة ليزيد الإنتاج بأكثر من الضعف بالمقارنة بمثيله عند بدأ تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادى عام ١٩٨٦ .

وعليه فالمطلوب أن تستمر جهود السياسة الزراعية بنفس المستوى وبذات الآليات لزيادة إنتاجية الذرة الشامية بما يتناسب مع زيادة الاستهلاك منها وذلك مع الإشارة إلى أن جهود النهوض بإنتاجية الفدان وهى مساحة التنمية المتاحة فى ضوء قيود الرقعة وأيضاً لأن مصر ما زالت تحتل المرتبة الرابعة فى إنتاجية الذرة الشامية .

وبالنسبة للذرة الرفيعة فهى تزرع فى ثمانى محافظات رئيسية بكل من مصر الوسطى والعليا بجانب زراعتها فى حدود ألف فدان بالنوبارية ونحو ١٨٠٠ فدان بالوادى الجديد . وقد بلغت إجمالى المساحة المزروعة به نحو ٣٦٥ ألف فدان عام ١٩٩٨ . وتحتل مصر المرتبة الإنتاجية الأولى فى إنتاجيتها بين دول العالم موضع المقارنة . وعليه فآليات زيادة الإنتاج تتمثل فى الأدوات السعرية التحفيزية أو بأى أدوات أخرى مؤثرة فى الرقعة المزروعة ، جدول رقم (٣) . وأيضاً فالمطلوب هو استمرار إعمال آليات البحوث والتطوير والحملات الإرشادية للحفاظ على معدل الإنتاجية الفدانية عند هذا الحد المشار إليه ضمن تقديرات الجدول رقم (٣) أو زيادته.

والشعير وهو من محاصيل الحبوب ويستخدم كعلف وأيضاً له استخدامات تصنيعية غذائية . كذلك فهو يزرع فى الأراضى القديمة على مستوى محافظات مصر جميعاً وبالأراضى الجديدة . والجدير بالإشارة هو تذبذب الرقعة المزروعة منه على مدى فترة الدراسة لتزيد لنحو ٤٤٥ ألف فدان عام ١٩٩٥ ثم لتهبط لنحو ١٣٧ ألف فدان عام ١٩٩٧ ثم لتزيد لنحو ١٤٣ ألف فدان عام ١٩٩٨ ، وكان ذلك هو ديدن التغير على مدى السلسلة الزمنية أيضاً منذ عام ١٩٨٦ . كذلك فقد

تناقصت الإنتاجية الفدانية على مدى السلسلة ولكن بمعدل غير معنوى إحصائياً نحو ٠,١٥ أردب سنوياً لتهبط من حد أقصى هو ١٠,٢٨ أردب فدان عام ١٩٨٨ لحد أدنى هو نحو ستة أرادب للفدان عام ١٩٩٣، ثم لتزيد زيادة غير معنوية بعد ذلك لتبلغ ٨,٦٤ أردب للفدان عام ١٩٩٨ ، وهى بذلك بالرغم من تذبذبها تهبط سنوياً بالمقارنة بعام ١٩٨٨ . وقد أدى تذبذب كل من الرقعة والإنتاجية حول المتوسط الحسابى – جدول رقم (٣) – زيادة الإنتاج الكلى بمعدلات تعادل مقدار الوسط المرجح للرقعة بالإنتاجية الفدانية .

ثانيا : الإنتاج العالمى من الحبوب :

الحبوب هى بصفة عامة سلعة عجز لدى غالبية الدول النامية . وهى فى مجملها سلع غذائية رئيسية لمختلفة دول العالم . وعليه فسياسة إنتاج الحبوب لأية دولة هى فى حالة مثاليتها الاقتصادية ترجمة للأوضاع العالمية المرتبطة بإنتاج الحبوب.

وعليه فمن الضرورى استقراء العوامل الخارجية ومعرفة تأثيرها بذات قدر الاهتمام بتأثير العوامل الداخلية ، وبالنسبة لمصر ، فقد اتضح من الدراسة أن هناك جوانب خارجية مرتبطة بالأعباء التى فرضتها الظروف العالمية على الزراعة المصرية ، وزراعة دول العالم الثالث على حد سواء . منها ما أشار إليه (Lipton 1989) من أن السياسات السعرية التى وضعتها حكومات أوروبا الغربية قد أدت إلى خفض وتثبيت الأسعار العالمية لمنتجات دول العالم الثالث وقد أدى ذلك إلى الحد من حجم النقد الأجنبى الموجهة لهذه الدول مما انعكس أثره على صيانة مواردها الزراعية وطاقتها الإنتاجية . ونظراً لأن معظم هذه الدول ومنها مصر كانت تعانى من عجز فى ميزان المدفوعات ، فقد استهدفت الدول المقرضة أسعار فائدة عالية وكان لهذا أثره فى الحد من الاستثمارات كنتيجة لارتفاع أسعار الفائدة داخلياً مما أرهق صغار الزراع وحد من استثمارات كبار الزراع على حد سواء . أيضاً كنتيجة مباشرة لذلك فقد انخفضت قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وخاصة الدولار . ونظراً لأن دول العالم الثالث وبالذات مصر تعتبر سوقاً كبيرة لمنتجات الدول المتقدمة فقد كان من المتوقع أن تتبع الدول المتقدمة سياسات اقتصادية مختلفة عن تلك التى انتهجتها ، حيث أشارت دراسة (John Mellor 1988) إلى أن سياسات الدول المتقدمة اعتمدت على التمييز بين أسعار أنواع الأغذية منخفضة مرونة الطلب السعرية ومنها الحبوب والأخرى المرنة ، وأيضاً فى تقديم المساعدات الفنية وتطوير البنية الأساسية والتسهيلات المالية من الدول المقرضة . ولم يكن أمام دول العالم الثالث سوى التدخل المباشر وغير المباشر لتأمين الغذاء مما أثقل العبء على حكومات هذه الدول ، راجع ديفيد سان ، مرجع رقم (٣٧) بالمراجع باللغة الإنجليزية .

ومن واقع البيانات المتاحة من منظمة الأغذية والزراعة ، إتضح أن الإنتاج العالمى من الحبوب بلغ نحو ١٨٩٠ مليون طن عام ٢٠٠٠ ، ويتأثر الإنتاج العالمى – عموماً – بالظروف البيئية وكمية المخزون وسياسات الدول المنتجة وأيضاً تباين الأسعار العالمية ، هذا فضلاً عن الحروب والمقاطعات والتى أدت إلى التأثير فى الإنتاج العالمى بزيادة حالات طوارئ الأغذية .

جدول رقم (٤)

تطور الإنتاج والاستهلاك العالمى من مجمل الحبوب بما فيها الأرز

خلال الخمس سنوات الأخيرة من القرن العشرين

السنة	الإنتاج العالمى بالألف طن			توزيع الإنتاج بين دول العالم		الإنتاج العالمى بالألف طن		
	الإنتاج	الرقم القياسى ٪	معدل التغير ٪	الدول المتقدمة	الدول النامية	الإستهلاك	الرقم القياسى ٪	معدل التغير ٪
١٩٩٦/١٩٩٥	١٧٢٨	١٠٠	–	٧٧٠	٩٨٥	١٧٩١	١٠٠	–
١٩٩٧/١٩٩٦	١٨٩٢	١٠٩,٥	٩,٥	٨٦٧	١٠٢٥	١٨٤٩	١٠٣	٣,٢٤
١٩٩٨/١٩٩٧	١٩٠٤	١١٠	٠,٦٣	٩٠١	١٠٠٣	١٨٦٩	١٠٤	١,٠٨
١٩٩٩/١٩٩٨	١٩٠٠	١١٠	٠,٢١–	٨٦٠	١٠٣٩	١٨٧٥	١٠٥	٠,٣٢
٢٠٠٠/١٩٩٩	١٨٦٥	١٠٨	١,٨٤–	٨٤٤	١٠٢١	١٨٨٥	١٠٥,٣	٠,٣٥
٢٠٠٢/٢٠٠٠	١٨٩٠	١٠٩	١,٣٤	غ.م.	غ.م.	غ.م.	–	–

غ. م. غير محدد .

المصدر : مراجع أرقام (٢٢١) ، (٢٢) بالمراجع .

وبالنظر لبيانات الإنتاج والمحددة فى الغالب لإجمالى العرض لمتوسط السنوات الخمس الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين ، يتضح أن الإنتاج العالمى من الحبوب تزايد من ١٧٢٨ ألف طن عام ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى ١٨٩٠ ألف طن عام ٢٠٠٢/٢٠٠٠ ، وكان التغير على مدى فترة السنوات الخمس الأخيرة بين القرن العشرين متبايناً حيث كان التغير فى الإنتاج كبيراً بين عامى ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ١٩٩٦/١٩٩٥ وهو فى حدود ٩,٥ ٪ كنتيجة للزيادة الكبيرة فى

الإنتاج العالمى بصفة عامة ولكل من الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء – جدول رقم (٤) – إلى أن الزيادة فى الإنتاج العالمى الكلى – بما فيها الأرز المضروب – من الحبوب كانت طفيفة بين عامى ١٩٩٨/١٩٩٧ ، ١٩٩٩/١٩٩٨ كنتيجة لزيادة الإنتاج بالدول المتقدمة بين ٨٦٧ ألف طن إلى ٩٠١ ألف طن وتناقصه بالدول النامية من ١٠٢٥ ألف طن إلى ١٠٠٣ ألف طن.

ثم كان مع تباين الإنتاج بدول العالم بالزيادة والنقصان أن تناقص الإنتاج العالمى وكان التغير فيه سالباً بين عامى ١٩٩٩/١٩٩٨ ، ٢٠٠٠/١٩٩٩ ، ثم إنقلب الحال ليكون التغير بالزيادة عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ . ومن المفارقات أن قابل تقلب الإنتاج زيادة موجبة فى الاستهلاك بالرغم من اتجاه الزيادة للتناقص على مدى السلسلة – جدول رقم (٤) – إلا أنها زيادة قابلت نقص مما يعنى حدة أزمة الغذاء وانخفاض المخزون العالمى بين عام وآخر وبالتالى صعوبة أن يقابل العالم مخاطر نقص الغذاء بحلول قصيرة المدى . وتكون النتيجة المباشرة لذلك صعوبة زيادة عرض الغذاء بالدول النامية وبالأخص مصر . وعليه تشدد هذه النتائج على ضرورة وضع سياسة زراعية مستندة لحلول المدى الطويل والتى تتمثل فى زيادة كل من الرقعة الإنتاجية باستصلاح أراضى جديدة وإضافتها للعرض الاقتصادى من الأرض ، وأيضاً تطوير أساليب ونظم الإنتاج بدءاً من أساليب إعداد الأرض لأساليب الرى الحديثة ، ثم تمتد لاستنباط أصناف عالية الإنتاجية ، وكذا استخدام السماد عند المعدلات المثلى ، ثم بعد ذلك يجب أن يشمل التطوير تنمية الأسواق المحلية والعناية بعملية نقل وتخزين الحبوب وكذا تطوير المضارب والمطاحن وغيرها لزيادة القيمة المضافة فى مراحل الإعداد والتصنيع ، وخفض نسبة الفقد فى كل المراحل لحدود قصوى لا تزيد عن ٥٪ من جملة الإنتاج .

وارتبط بمؤشرات الإنتاج والاستهلاك العالمى السابق الإشارة إليها مؤشرات أخرى أكثر خطورة منها تناقص المخزون العالمى من الحبوب بنحو ٤٪ بين عامى ١٩٩٩/١٩٩٨ ، ٢٠٠٠/١٩٩٩ وتناقص معونات الغذاء التى تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية من ٦,٤ مليون طن حبوب عام ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى ٥,٥ مليون طن عام ١٩٩٨ . وكذلك ارتفاع أسعار الأسمدة حيث زادت أسعار اليوريا والأمونيا وفوسفات الأمونيوم . وكل ذلك أيضاً مؤشرات توحى بالخطر وتضع ظلاً أحمراً عند وضع السياسة الزراعية بدول العالم الثالث قاطبة ومصر على وجهة التحديد.

وكانت العلاقة الوحيدة الإيجابية تلك التى يعكسها تطور أسعار الحبوب . وكان التطور إيجابياً ولكن أيضاً ليس فى صالح دول العالم الثالث مطلقاً . بل أن تباين

السعر يعكس توزيع المزايا ولكن كان التوزيع نسبياً ولصالح الدول المتقدمة – فبينما تناقصت أسعار القمح من ٢١٦ دولار للطن عام ١٩٩٥ / ١٩٩٦ إلى ١١١ دولار للطن عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ ثم تزايدت إلى ١٥٣ دولار عام ٢٠٠٣ ، وكذا تناقص أسعار الذرة (الأمريكية) من ١٥٩ دولار للطن عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٩١ دولار للطن عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، إلا أن هذه الأسعار قوبلت بنقص كبير فى أسعار الأرز من ٣٣٦ دولار للطن عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٢٥٣ دولار للطن عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ . وكان النقص فى أسعار الأرز فى العامين الأخيرين من القرن العشرين حاداً بلغ نحو -١٩,٧٪ مقابل نقص طفيف فى أسعار القمح والذرة بين ذات العامين وبمعدلات بلغت -٩٪ ، -٤,٢٪ لكل من القمح والذرة على الترتيب . وهذا السرد يؤكد أن الدول النامية – دول إنتاج الأرز – تصدر قيمة رخيصة للمياه – عنصر الندرة – وتستورد قيمة مضافة عالية ، أى أنه فى النهاية تتوزع فوائض تجارة الحبوب لصالح الدول المتقدمة ، وهذا أيضاً يضع ظلاً أحمراً ثانياً على وضع السياسات بدول العالم النامى قاطبة ومصر بصفة خاصة كمستورد صافى للقمح والذرة .

ثالثاً: الفروض الإحصائية ونماذج التحليل الكمي (الإطار التحليلي):

يمكن صياغة الفروض النظرية لهذه الدراسة فى هذا المبحث فيما يلى :

أ – أن هناك استجابة من المفروض أن تكون معنوية لكل من الرقعة والإنتاج للتغيرات السعرية والتى حدثت فى الفترة ١٩٩٣ – ١٩٩٨ ، ولاختبار هذا الفرض استوفت الدراسة نموذجاً لتحليل الاستجابات السعرية هو نموذج نرولوف ، ولكن أضافت متغيراً صورياً يعكس أثر التغيرات غير السعرية والمؤثرة فى استجابة الزراع والرقعة المزروعة بمحاصيل الحبوب الرئيسية وهى القمح والأرز والذرة الشامية. ومن ثم كان المتغير الصورى (D) والذى افترضته الدراسة صفراً للفترة ١٩٨٦ – ١٩٩٢ ، وواحد للفترة ١٩٩٣ – ١٩٩٨. ومن الدالة المقدرة يمكن اختبار استجابة الزراع الصافية للتحفيز السعرى ، والذى هو غالب التغيرات الاقتصادية المؤثرة فى العرض الكلى فى مصر .

ب – الفرض الثانى ، وهو ما ستؤكده أو ترفضه قيم نموذج التحليل الجزئى ، وهو أن برامج الإصلاح الاقتصادى كان لها أثراً إيجابياً على فائض المنتج للزروع موضع الدراسة ومن ثم رفاهيته وفقاً لشروط مثالية بارتو .

ولاختبار الفروض السابقة استندت الدراسة لنموذجين (١) ، (٢) بالملاحق (ب) .

ثالثاً : (١) التحليل الكمي لاستجابة العرض (اختبار الفرض الأول) :

تقدير استجابة العرض للمحاصيل موضع الدراسة خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٨ :

قدرت الدراسة نموذج نيرولوف بالنسبة للمحاصيل موضع الدراسة ولكن بمتغيرات سعرية شارحة تعكس فى مضمونها أثر العوامل المستقلة والمتمثلة فى معامل الحماية الأسمى للمحصول[1] (X_1) ، وأثر سياسة التحرر الاقتصادى الجزئى والكلى على الأسعار من واقع متغير صورى (D) يأخذ قيمة (صفر) لفترة التحرر الاقتصادى الجزئى ١٩٨٦ - ١٩٩٢ ، ويأخذ القيمة (١) فى فترة التحرر الاقتصادى الكلى ١٩٩٣ - ١٩٩٨ ، ومعكوس معامل الحماية الأسمى للمحصول (X_3) على مساحة المحصول المدروس كعامل تابع (A_t) ، وكل ذلك للتعرف على استجابة الزراع وكذلك الرقعة المزروعة من كل محصول للتحفيز السعرى تحت ظروفه المختلفة .

١.١.٣. استجابة عرض محصول القمح :

يتضح من نموذج (١) جدول رقم (٥) استجابة العرض لمحصول القمح خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٨ لتأثير معامل الحماية الأسمى للقمح والذى يعكس إما تحمل المزارعين لضرائب ضمنية أو دعم من الدولة للإنتاج ويتوقف ذلك على قيمة معامل الحماية الأسمى فإذا كانت قيمته تساوى الواحد فهذا يوضح أن الدولة لا تتخذ أى إجراء لحماية السلع بالسوق المحلى ، أما إذا كانت قيمة معامل الحماية الأسمى أكبر من الواحد يعنى وجود سياسة حمائية إيجابية عن طريق دعم إنتاج تلك السلعة حيث أن السعر المحلى يفوق السعر العالمى ، وبالتالى فهى تدعم المنتج . أما عندما تكون قيمة معامل الحماية الأسمى أقل من الواحد فهذا يعنى أن الدولة تقوم بفرض ضرائب على منتجى السلع التصديرية .

ويتضح من نموذج (١) بجدول رقم (٥) وجود تأثير معنوى لمعامل الحماية الأسمى على العامل التابع موضع الدراسة ، والذى قدر معامل الانحدار له بنحو ٠,٦٧ والذى يعكس استجابة المساحة المزروعة قمحاً للسياسة السعرية والمتمثلة فى زيادة السعر المحلى عن نظيره العالمى .

أما بالنسبة للنموذج (٢) بالجدول فهى تعكس استجابة عرض محصول القمح

(1) Nominal Protection Coefficient, (NPC).

لمعكوس معامل الحماية الأسمى خلال فترة الدراسة ، حيث يتضح من النموذج وجود تأثير معنوى أيضاً لمعكوس معامل الحماية الأسمى الذى يعكس أيضاً استجابة المزارعين لتغير السياسة السعرية ، والمتمثلة فى زيادة السعر العالمى عن نظيره المحلى. حيث أن التغير فى قيمة معكوس معامل الحماية الأسمى يتبعه انخفاض المساحة المزروعة بالقمح بمقدار معامل الانحدار المقدر بنحو (-٠,٦٢) ، وهذا يتفق مع نتائج النموذج رقم (١) بالجدول رقم (٥) .

جدول رقم (٥)

استجابة العرض لمحصول القمح خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٨

البيـــــان	نموذج (١)	نموذج (٢)	نموذج (٣)	نموذج (٤)
قيمة الثابت (a)	*٠,١٦ (٠,٢)	*١,٥ (٠,١٨)	*٠,٦٤ (٠,١٨)	*١,٥ (٠,١٣)
(b_1) NPC	*٠,٦٧ (٠,٢)	–	*٠,٤٩ (٠,١٦)	–
(b_2) $\frac{1}{NPC}$	–	*٠,٦٢- (٠,١٧)	–	*٠,١٩- (٠,٠٦)
(b_3) D	–	–	٠,٢- (٠,٠٦)	٠,٥- (٠,١٣)
R	٠,٧١	٠,٧٤	٠,٨٦	٠,٨٩
R2	٠,٥٠	٠,٥٥	٠,٥١	٠,٧٩
**F	١٠,٩	١٣,٤	١١,٢	١٨,٩

ملاحظات :

(١) العامل التابع يمثل مساحة القمح بالألف فدان خلال فترة الدراسة .

(٢) NPC = قيمة معامل الحماية الأسمى خلال فترة الدراسة .

(٣) $\frac{1}{NPC}$ = قيمة معكوس الحماية الأسمى خلال فترة الدراسة .

(٤) D = متغير صورى يأخذ قيم صفر فى الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٢ ، والقيمة واحد فى الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٨ .

(٥) القيم بين الأقواس تمثل الخطأ القياسى .

(٦) (*) تشير إلى المعنوية عند مستوى ٠,٠٥ ، (**) معنوية عند المستوى ٠,٠١ .

(٧) $(F_{1.11}) = 2.1$ ، $(F_{2.10}) = 4.3$.

المصدر : جمعت وحسبت من الجدولين (١) ، (٢) بالملاحق (أ) .

ولقياس أثر سياسة التحرر الاقتصادى الجزئى والكلى على استجابة عرض محصول القمح خلال فترة الدراسة ، وذلك من واقع متغير صورى يعكس مرحلتى التحرر الجزئى (٨٦ – ١٩٩٢) ، التحرر الكلى ١٩٩٣ – ١٩٩٨ ، فإن نموذج (٣) بجدول (٥) يوضح استجابة العرض لمحصول القمح للمتغير صورى (D) يأخذ القيمة (صفر) فى الفترة ١٩٨٦ – ١٩٩٢ ، ويأخذ القيمة (واحد) فى الفترة ١٩٩٣ – ١٩٩٨ . هذا بالإضافة إلى تأثير معامل الحماية الأسمى للمحصول القمح موضع الدراسة ، ويوضح نموذج (٣) وجود تأثير معنوى لمعامل الحماية الأسمى على العامل التابع موضع الدراسة والذى قدر له معامل الانحدار له بنحو ٠,٤٩ ، أما بالنسبة للمتغير الصورى فأن له تأثير معنوى على خفض المساحة خلال فترة التحرر الكلى ، ويعكس معامل الانحدار البالغ نحو (-٠,٢) والذى يعكس الآثار السلبية لسياسات السعرية على مستوى المدخلات المتاجر فيها بالإضافة إلى تقلص دور الدولة وجعله دوراً تأشيرياً فى تحديد أسعار مستلزمات الإنتاج مرجع رقم (١٦) بالمراجع باللغة العربية .

أما بالنسبة للنموذج (٤) بالجدول رقم (٥) فيعكس استجابة العرض لمحصول القمح لمعكوس معامل الحماية الأسمى والمتغير الصورى السابق الذكر خلال فترة الدراسة ، فيوضع النموذج وجود تأثير معنوى لمعكوس معامل الحماية الأسمى على مساحة القمح والذى قدر له معامل الانحدار بنحو (-٠,١٩) ويفسر ذلك انخفاض المساحة المزروعة بالقمح نتيجة لتغير فى قيمة معكوس معامل الحماية ، أما بالنسبة للمتغير الصورى فإن له تأثير معنوى أيضاً على المساحة بالانخفاض – كالنموذج (٣) – كنتيجة لأثر السياسات غير السعرية المتبعة خلال فترة التحرر الكلى .

٠.٢.١.٣ استجابة عرض محصول الأرز :

يتضح من نموذج (١) بجدول (٦) استجابة العرض لمحصول الأرز خلال فترة الدراسة ١٩٨٦ – ١٩٩٨ لتأثير معامل الحماية الأسمى للأرز ، والذى يعكس مدى تحمل المزارعين لضرائب ضمنية ، أو بصورة أخرى يعكس السياسة الحمائية للإنتاج والتى قد تكون إيجابية أو سلبية حسب قيمة معامل الحماية الأسمى .

ويتضح من نموذج (١) بجدول رقم (٦) وجود تأثير معنوى لمعامل الحماية الأسمى كمتغير مستقل على العامل التابع موضع الدراسة ، والذى قدر له معامل الانحدار بنحو (-٠,١٧) والذى يفسر إنكماش المساحة المزروعة بالأرز نتيجة للسياسة السعرية والذى يعكسها التغيير فى قيمة معامل الحماية الأسمى من خلال زيادة السعر المحلى عن نظيره العالمى .

أما بالنسبة للنموذج رقم (٢) بذات الجدول فهو يعكس استجابة عرض محصول الأرز لمعكوس معامل الحماية الأسمى خلال فترة الدراسة ، حيث اتضح من النموذج وجود تأثيرمعنوى لمعكوس معامل الحماية الأسمى ، والذى يعكس أيضاً استجابة المزارعين لتغير السياسة السعرية ، والمتمثلة فى زيادة السعر العالمى عن نظيره المحلى حيث أن التغير فى قيمة معكوس معامل الحماية الأسمى يتبعه زيادة المساحة المزروعة بالأرز بمقدار معامل الانحدار البالغ نحو (٠,١٦) ، ويلاحظ أن هذه النتيجة متسقة لسلعة تصديرية وهى الأرز مقارنة بالسابقة الاستيرادية وهى القمح .

ولقياس أثر سياسة التحرر الاقتصادى الجزئى والكلى على استجابة عرض محصول الأرز خلال فترة الدراسة ، وذلك من واقع متغير صورتى يعكس مرحلتى التحرر الجزئى (١٩٨٦ - ١٩٩٢) ، التحرر الكلى ١٩٩٣ - ١٩٩٨ ، فإن نموذج (٣) بجدول (٦) يوضح استجابة العرض لمحصول الأرز للمتغير الصورى (D) والذى يأخذ القيم (صفر) فى الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٢ ، ويأخذ القيمة (واحد) فى الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٨ هذا بالإضافة إلى تأثير معامل الحماية الأسمى لمحصول الأرز ، حيث يوضح النموذج رقم (٣) وجود تأثير معنوى لمعامل الحماية الأسمى على انخفاض المساحة المزروعة والذى قدر له معامل الانحدار بنحو (-٠,١١) ، أما بالنسبة للمتغير الصورى فإن له تأثير معنوى على انخفاض المساحة خلال فترة التحرر الكلى ، ويعكس ذلك معامل الانحدار البالغ نحو (-٠,٠٨٦) ، أى للتغيرات غير السعرية آثار سلبية على الرقعة المزروعة أرزاً .

جدول رقم (٦)

استجابة العرض لمحصول الأرز خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٨

البيـــــان	نموذج (١)	نموذج(٢)	نموذج(٣)	نموذج(٤)
قيمة الثابت (a)	*٠,٦٦ (٠,٠٤)	*٠,٢٩ (٠,٠٤)	*٠,٦٥ (٠,٣)	*٠,٤٣ (٠,٠٦)
(b_1) NPC	*٠,١٧- (٠,٠٤)	-	*٠,١١- (٠,٠٣)	-
(b_2) $\frac{1}{NPC}$	-	*٠,١٦ (٠,٠٤)	-	*٠,٠٩ (٠,٠٣)
(b_3) D	-	-	*٠,٠٨٦- (٠,٠٣)	*٠,٠٩٨ (٠,٠٤)
R	٠,٨٢	٠,٧٩	٠,٨٠	٠,٨٧
R2	٠,٦٧	٠,٦٣	٠,٨٢	٠,٧٩
**F	٢٢,١١	١٨,٩	١٩,٩	١٨,٤٢

المصدر : جمعت وحسبت من الجدولين (١) ، (٣) بالملاحق (أ) .

أما بالنسبة لنموذج (٤) بالجدول فيعكس استجابة العرض لمحصول الأرز لتأثير كل من معكوس معامل الحماية الأسمى والمتغير الصورى السابق الذكر خلال فترة الدراسة . ويوضح النموذج التأثير معنوى لمعكوس معامل الحماية الأسمى على مساحة الأرز والذى قدر له معامل الانحدار بنحو (٠,٠٩) وذلك يشير إلى زيادة المساحة المزروعة بالأرز نتيجة لتغير فى قيمة معكوس معامل الحماية الأسمى وأيضاً كان للتغيرات الهيكلية المتمثلة فى سياسات الدولة أثراً معنوياً فى زيادة المساحة المزروعة بالأرز وعليه يمكن القول أن انتهاج الدولة لسياسات الإصلاح الاقتصادى أدت لزيادة الإنتاج ومن ثم الفائض التصديرى من هذا المحصول الهام . أما بالنسبة للمتغير الصورى فإن له تأثير معنوى أيضاً على زيادة المساحة المزروعة أرزاً كنتيجة مباشرة لأثر السياسات غير السعرية المتبعة خلال فترة التحرر الكلى ، مرجع رقم (١٦) بالمراجع باللغة العربية .

obeikandl.com

٣.١.٣. استجابة عرض محصول الذرة الشامية :

يتضح من نموذج (١) بجدول رقم (٧) استجابة عرض محصول الذرة الشامية خلال الفترة ١٩٨٦ – ١٩٩٨ لتأثير معامل الحماية الأسمى على محصول الذرة الشامية ، ويتضح من النموذج (١) بجدول رقم (٧) وجود تأثير معنوى لمعامل الحماية الأسمى كمتغير مستقل على العامل التابع مساحة الذرة الشامية ، والذى يفسر زيادة المساحة المزروعة بالذرة الشامية نتيجة للسياسة السعرية والذى يعكسها التغير فى قيمة معامل الحماية الأسمى خلال فترة الدراسة وأيضاً فالنموذج رقم (٢) بالجدول رقم (٧) يؤكد استجابة عرض محصول الذرة الشامية لمعكوس معامل الحماية الأسمى خلال فترة الدراسة ، حيث يتضح من النموذج وجود تأثير معنوى لمعكوس معامل الحماية الأسمى ، والذى يعكس أيضاً استجابة المزارعين للتغير فى السياسة السعرية ، والمتمثلة فى زيادة السعر العالمى عن نظيره المحلى حيث أن التغير فى قيمة معكوس معامل الحماية الأسمى يتبعه نقص بالمساحة المزروعة بالذرة لشامية بمقدار معامل الانحدار البالغ نحو (– ٠٣٣,) .

ولقياس أثر سياسة التحرر الاقتصادى الجزئى والكلى على استجابة عرض محصول الذرة الشامية خلال فترة الدراسة ، وذلك من واقع متغير صورى يعكس مرحلتى التحرر الجزئى (١٩٨٦ – ١٩٩٢) التحرر الكلى ١٩٩٣ – ١٩٩٨ . فإن نموذج (٣) بالجدول رقم (٧) يوضح استجابة العرض لمحصول الذرة الشامية لمتغير الصورى (D) ، هذا بالإضافة إلى تأثير معامل الحماية الأسمى لمحصول الذرة الشامية، ويتضح ذلك من نموذج (٣) وجود تأثير معنوى لمعامل الحماية الأسمى على المعامل التابع موضع الدراسة والذى قدر له معامل الانحدار بنحو (٠,١٥) ، أما بالنسبة للمتغير الصورى فقد ثبتت معنوية تأثيره على زيادة المساحة المزروعة بالذرة الشامية خلال فترة التحرر الكلى .

جدول رقم (٧)

استجابة العرض لمحصول الذرة الشامية خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٨

البيـــــان	نموذج (١)	نموذج (٢)	نموذج (٣)	نموذج (٤)
قيمة الثابت (a)	*٠,٧٣ (٠,٠٥)	*٠,٨٦ (٠,٠٤)	*٠,٦٧ (٠,٠٦)	*٠,٨٦ (٠,٠٥)
(b_1) NPC	*٠,١٠ (٠,٠٦)	–	*٠,١٥ (٠,٠٦)	–
(b_2) $\frac{1}{NPC}$	–	*٠,٠٣٣- (٠,٠٣)	–	*٠,٠٢٩ (٠,٠٣)
(b_3) D	–	–	,٠٤١ (٠,٠٣)	٠,٠٥- (٠,٠٤)
R	٠,٤٨	٠,٣٢	٠,٥٩	٠,٤٠
R2	٠,٢٨	٠,١٠	٠,٣٥	٠,١٦
**F	٣,٢	١,٢٣	٠,٠٣٤	٠,٩٤

المصدر : جمعت وحسبت من جدول (٤) بالملاحق (أ) .

أما بالنسبة لنموذج (٤) بالجدول رقم (٧) فيعكس استجابة محصول الذرة الشامية لتأثير كل من معكوس معامل الحماية الأسمى والمتغير الصورى السابقة الذكر خلال فترة الدراسة ، فيتضح من هذا النموذج وجود تأثير معنوى لمعكوس معامل الحماية الأسمى على مساحة الذرة الشامية والذى قدر له معامل الانحدار بنحو (٠٢٩,) وذلك يشير إلى زيادة المساحة المزروعة بالذرة الشامية نتيجة لتغير فى قيمة معكوس معامل الحماية الأسمى ، أما بالنسبة للمتغير الصورى فلم يعكس تغيرات معنوية للمتغيرات غير السعرية على رقعة الذرة الشامية .

ثالثاً : تحليل للقدرة التنافسية للمقتصد المصرى فى إنتاج الحبوب :

بعد تحليل استجابة الزراع للتغيرات السعرية فى ثالثاً (أ) ، يبقى سؤالاً هاماً ، ألا وهو هل للمقتصد المصرى قدرة تنافسية على إنتاج الحبوب ؟ والإجابة تتطلب الكثير من التحليل والاستقراء . حيث أن الحبوب نمط غالب فى الزراعة المصرية منذ بدأ التاريخ ، وهى ما زالت غالبة ضمن التخصيص المواردى ، حيث تستحوذ على ٦٠٪ من التخصيص المواردى كما سبق الإشارة فى مقدمة هذه الدراسة ، بل أكثر من ذلك لا يتصور اقتصاد زراعى مصرى بدون الحبوب ، وعليه فقرار إنتاجها هو قرار

مجتمعى وسيادى ، مهما كان الإدعاء بأن مصر خارج حزام القمح أو ما إلى ذلك ، وبالرغم من ذلك يصبح ضرورياً أن يختبر الاقتصادى وضع هذه السلع بتطبيق مؤشرات تؤكد أن تنفى مقدرة مصر الفعلية على إنتاج هذه الزروع .

وبالفعل لقياس قدرة مصر التنافسية ، قدرت هذه الدراسة المؤشرات بالجداول (٨) – (١٠) ، ولكنها على وجه الخصوص أوضحت نتائج هامة خالفت الكثير من الآراء . فمثلاً يشير جدول رقم (٨) أنه بالرغم من تحرير قرار الزراع ، أنه ما زالت هناك تشوهات سعرية متمثلة فى الدعم الضمنى وكذا الضرائب الضمنية . كذلك فيشير مؤشر تكلفة الموارد المحلية (DRC) إلى قيم أقل من الواحد الصحيح فى فترة ما بعد التحرر الاقتصادى حيث بلغت قيمته نحو ٠,٦٩ ، ٠,٥٥ ، ٠,٦٢ ، ٠,٨٩ فى أعوام ١٩٩٣ ، ١٩٩٥ ، ٢٠٠٠ . واقتربت قيمة (DRC) من الواحد عام ١٩٩٩ حيث كانت ٠,٩٩ وتعنى هذه النتائج أنه باستثناء عام ١٩٩٩ فلمصر ميزة نسبية فى إنتاج القمح ، بل أنه فى عام ١٩٩٦ كانت قيمة (DRC) أقل من ٠,٥ مما يعنى أن لمصر ميزة مطلقة فى إنتاج القمح ، وهذه النتيجة المخالفة للعرف والرأى تعنى التوصية بالتوسع فى زراعة القمح لرقعة تفوق تلك القصوى التى بلغتها مصر وهى ٢,٤٩ مليون فدان عام ١٩٩٧ ، ويدعم هذه النتيجة أيضاً استجابة الرقعة للتحفيز السعرى والسابق الإشارة إليه فى ثالثاً (أ) سابقاً .

أما محصول الأرز وهو محصول تصديرى ، فبداية لمصر ميزة تنافسية فى إنتاجه ولكن بتقدير للتكاليف متحيز لأدنى حيث أنه للآن عام ٢٠٠٥ تقدر تكلفة مياه الرى بتكاليف الرفع عند رأس الحقل فقط ، وعليه فالنتائج فى جدول رقم (٩) تشير أن لمصر ميزة نسبية مطلقة فى إنتاجه حيث كانت قيمة (DRC) أقل ٠,٥ فى العديد من السنوات . وبتحليل مقدرة المقتصد المصرى على إنتاج الأرز فى ظل ظروف إنتاجه الحالية يتضح أن معامل الحماية الأسمى للمخرجات بلغ نحو ٠,٦٩ ، ٠,٦٤ ، ٠,٥٥ ، ٠,٦١ ، خلال السنوات ١٩٩٣ ، ١٩٩٧ ، ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ على الترتيب ، وهذا يعكس زيادة الضرائب الضمنية بنحو ٣١٪ ، ٣٦٪ ، ٤٥٪ ، ٣٩٪ خلال نفس السنوات ، أما بالنسبة لمعامل الحماية الأسمى للمدخلات المتاجر فيها فلقد بلغت قيمته نحو ٠,٧٠ ، ٠,٦٨ ، ٠,٧٦ ، ٠,٨١ خلال الأعوام ١٩٩٣ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٧ ، ٢٠٠٠ على الترتيب ، وتعكس هذه القيمة معدلات دعم ضمنى قدرت بنحو ٣٠٪ ، ٣٢٪ ، ٢٤٪ ، ١٩٪ خلال نفس السنوات وبالنسبة لمعامل الحماية الفعال فقد بلغت قيمته نحو ٠,٦٩ ، ٠,٥٥ ، ٠,٥١ ، ٠,٥٩ خلال سنوات ١٩٩٣، ١٩٩٤ ، ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ على الترتيب ، وهذا يعنى فرض ضرائب ضمنية تقدر بنحو ٣١٪ ، ٤٥٪ ، ٤٩٪ ، ٤١٪ خلال نفس السنوات .

أما عن تكلفة الموارد المحلية فقد بلغت نحو ٠,٦٥ ، ٠,٥٢ ، ٠,٤٢ ، ٠,٣٣ ، ٠,٣٠ وذلك خلال السنوات التالية ١٩٩٣ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٧ ، ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ على الترتيب ويعكس ذلك أن للأرز ميزة نسبية لانخفاض قيمة مؤشر تكلفة الموارد المحلية له عن الواحد الصحيح .

جدول رقم (٨)

معاملات الحماية والميزة النسبية ومقدار الدعم أو الضرائب المحسوبة لتلك المعاملات لمحصول القمح خلال الفترة ١٩٩٣ - ٢٠٠٠

السنة	معامل الحماية الأسمى للمخرجات		معامل الحماية الأسمى للمدخلات		معامل الحماية الفعال		تكلفة الموارد المحلية(٧)
	المعامل (١)	قيمة الدعم أو الضرائب(٢)	المعامل(٣)	قيمة الدعم أو الضرائب(٤)	المعامل(٥)	قيمة الدعم أو الضرائب(٦)	
١٩٩٣	١,٠٩	١٢٣,٤٩	٠,٩٦	١١,٨٤	١,١	١٣٥,٣٣	٠,٦٩
١٩٩٤	١,٠٨	١١٧,٩٣	٠,٨٦	٥١,٦٥	١,٢	١٦٩,٥٨	٠,٦٦
١٩٩٥	٠,٩١	١٧٥,٩٢-	٠,٧٨	٩٥,٨١	٠,٩٤	٨٠,١-	٠,٥٥
١٩٩٦	٠,٨٨	٢٦٧,١٣-	٠,٨٤	٧١,١١	٠,٨٩	١٩٦,٠٢-	٠,٤٦
١٩٩٧	١,٠٨	١٤١,٥٩	٠,٩١	٤٠,٠٧	١,١	١٨١,٦٤	٠,٦٢
١٩٩٨	١,٣٠	٥٢٥,٠٩	٠,٩٩	٠,٧٣	١,٤	٥٢٥,٨٢	٠,٨٤
١٩٩٩	١,٤٨	٧٤١,١	١,٠٤	١٤,٦١-	١,٦	٧٢٦,٥	٠,٩٩
٢٠٠٠	١,٣٩	٦٨٦,٣٨	٠,٩٩	٠,٠٩	١,٥	٦٨٦,٤٧	٠,٨٩

ملاحظات :

١ - معامل الحماية الأسمى للمخرجات (NPC) = الإيرادات محسوبة بالأسعار المالية / الإيرادات محسوبة بالأسعار الاقتصادية

٢ - قيمة الدعم أو الضرائب = الإيرادات محسوبة بالأسعار المالية - الإيرادات محسوبة الأسعار الاقتصادية

٣ - معامل الحماية الأسمى للمدخلات المتاجر فيها (NPSI) = تكاليف المدخلات المتاجر فيها محسوبة بالأسعار المالية / تكاليف المدخلات المتاجر فيها محسوبة بالأسعار الإقتصادية

٤ - قيمة الدعم أو الضرائب = التكاليف المتاجر فيها محسوبة بالأسعار المالية - التكاليف المتاجر فيها محسوبة بالأسعار الاقتصادية .

٥ - معامل الحماية الفعال (EPC) = (الإيرادات محسوبة بالأسعار المالية - تكاليف المدخلات المتاجر فيها محسوبة بالأسعار المالية) / (الإيرادات محسوبة بالأسعار الاقتصادية - تكاليف المدخلات المتاجر فيها محسوبة بالأسعار الاقتصادية)

٦ - قيمة الدعم أو الضرائب = (الإيرادات محسوبة بالأسعار المالية - التكاليف المتاجر فيها محسوبة بالأسعار المالية) - (الإيرادات محسوبة بالأسعار الاقتصادية - التكاليف متاجر فيها محسوبة بالأسعار الاقتصادية) .

٧ - تكلفة الموارد المحلية (DRC) = التكاليف غير متاجر فيها محسوبة بالأسعار الاقتصادية / الإيرادات محسوبة بالأسعار الاقتصادية - التكاليف المتاجر فيها محسوبة بالأسعار الاقتصادية

٨ - تعكس الإشارة السالبة قيمة ضرائب ضمنية .

المصدر : جمعت وحسبت من جدول رقم (٥) بالملاحق ، مرجع رقم (١٦) بالمراجع .

جدول رقم (٩)

معاملات الحماية والميزة النسبية ومقدار الدعم أو الضرائب المحسوبة لتلك المعاملات على مستوى محصول الأرز خلال الفترة ١٩٩٣ – ٢٠٠٠

السنة	معامل الحماية الأسمى للمخرجات		معامل الحماية الأسمى للمدخلات		معامل الحماية الفعال		تكلفة الموارد المحلية(٧)
	المعامل (١)	قيمة الدعم أو الضرائب(٢)	المعامل(٣)	قيمة الدعم أو الضرائب(٤)	المعامل(٥)	قيمة الدعم أو الضرائب(٦)	
١٩٩٣	٠,٦٩	– ٦٥٩,٩٨	٠,٧٠	١٦٥,٨	٠,٦٩	– ٤٩٤,١٤	٠,٦٥
١٩٩٤	٠,٥٨	– ١٢٤٨,٤	٠,٧٣	١٤٩,٩	٠,٥٥	– ١٠٩٨,٥	٠,٤٥
١٩٩٥	٠,٧٥	– ٧٠٣,٥	٠,٦٨	٢٠٣,١	٠,٧٧	– ٥١٨,٣٧	٠,٥٢
١٩٩٦	٠,٧١	– ٩١٤,٩	٠,٦٨	٢٣٣,٣	٠,٧٢	– ٦٨١,٥٨	٠,٤٩
١٩٩٧	٠,٦٤	– ١٣٧٦,٤	٠,٧٦	١٥٦,٨	٠,٦٢	– ١٢١٩,٦	٠,٤٢
١٩٩٨	٠,٥٩	– ١٨٨٢,٥	٠,٧٩	١٣٣,٩٣	٠,٥٥	– ١٧٥٧,٧	٠,٣٩
١٩٩٩	٠,٥٥	– ٢٤٠٨,٧	٠,٨١	١١٧,٩٩	٠,٥١	– ٢٢٩٠,٧	٠,٣٣
٢٠٠٠	٠,٦١	– ٢٣٥٧,٥	٠,٨١	١٢٠,٠٣	٠,٥٩	– ٢٢٣٧,٥	٠,٣٠

المصدر : جمعت وحسبت من جدول رقم (٩) بالملاحق ، مرجع رقم (١٦) بالمراجع .

جدول رقم (١٠)

معاملات الحماية والميزة النسبية ومقدار الدعم أو الضرائب المحسوبة لتلك المعاملات على مستوى محصول الذرة الشامية خلال الفترة ١٩٩٣ – ٢٠٠٠

السنة	معامل الحماية الأسمى للمخرجات		معامل الحماية الأسمى للمدخلات		معامل الحماية الفعال		تكلفة الموارد المحلية(٧)
	المعامل (١)	قيمة الدعم أو الضرائب(٢)	المعامل(٣)	قيمة الدعم أو الضرائب(٤)	المعامل(٥)	قيمة الدعم أو الضرائب(٦)	
١٩٩٣	٠,٩٥	– ٦٢,٧٣	٠,٩٦	١٤,٩٢	٠,٩٥	– ٤٧,٨	٠,٨٢
١٩٩٤	٠,٩٥	– ٦٩,٦٦	٠,٨٤	٦٦,٤٢	٠,٩٩	– ٢٢١,٨	٠,٧٩
١٩٩٥	٠,٨٨	– ١٦٦,٥٨	٠,٧٤	١٣١,٠٧	٠,٩٦	– ٣٥,٥	٠,٨٤
١٩٩٦	٠,٦٨	– ٦٣١,٢١	٠,٨٣	٨٠,٧٧	٠,٦٦	– ٥٥٠,٤	٠,٥٣
١٩٩٧	١,١	١٤٣,٥٢	٠,٩١	٣٧,٤٢	١,٢	١٨٠,٩	١,٣
١٩٩٨	١,٢٧	٣٢٩,٦٦	١,٠١	– ٦,٦٥	١,٥	٣٢٣,١	١,٦
١٩٩٩	١,٥٢	٥٨١,٤٤	٠,٩٩	٠,٢٨	١,٧	٥٨١,٧	١,٣
٢٠٠٠	١,٥١	٦٣٤,٥٩	١,١٧	– ٢٠,٨٩	١,٦	٥٦٥,٤	١,٢

المصدر : جمعت وحسبت من جدول رقم (٩) بالملاحق ، مرجع رقم (١٦) بالمراجع .

وأيضاً يمكن لمصر التوسع فى إنتاجه عن حدود الرقعة القصوى وهى ١,٧ مليون فدان التى بلغها عام ٢٠٠١ ولكن مع مراعاة أن الرقعة الأرزية كان مستهدفاً لها ٧٠٠ ألف فدان عند تصميم السد العالى ، وأنه لا تسعير للمياه حتى كتابة هذه الدراسة فبراير ٢٠٠٤ . وأعنى أن مصر تصدر الآن قيمة مضافة رخيصة إذا أخذنا فى الاعتبار معيار (المياه / الأرض) أم (م٣/ فدان) . وعليه نوصي بعدم التوسع بأكثر من ١,٢ مليون فدان لأن القدرة التنافسية لمصر مقدرة على تكاليف متحيزة لأدنى .

أما الذرة الشامية ، فبالرغم من معنوية استجابة الزراع والدور الذى تبذله الدولة فى تطوير الأصناف وتحسين الممارسات الزراعية ، فالبيانات فى جدول رقم (١٠) ليست مرضية وهى تشير إلى وجود تشوهات سعرية ، بل وأكثر من ذلك فمؤشر تكلفة الموارد المحلية (DRC) بلغت قيمته نحو ٠,٨٢ ، ٠,٨٤ ، ٠,٥٣ وذلك خلال الأعوام ١٩٩٣ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ على الترتيب ويعكس ذلك أن للذرة الشامية ميزة نسبية فى الإنتاج خلال هذه السنوات حيث أن قيمة تكلفة الموارد المحلية تقل عن الواحد الصحيح ، بينما بلغت قيمة تكلفة الموارد المحلية خلال أعوام ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ نحو ١,٣ ، ١,٦ ، ١,٣ ، ١,٢ على الترتيب وهذا يعكس عدم وجود ميزة نسبية لإنتاج الذرة الشامية خلال هذه السنوات لزيادة قيمة تكلفة الموارد المحلية عن الواحد الصحيح .

واستناداً لفروض ومعطيات التحليل السابق تكون التوصية بالتوسع فى زراعة القمح حتى ٢,٥ مليون فدان سنوياً ، وكذلك الحفاظ على الرقعة الأرزية عند حدود ١,٢ – ١,٥ مليون فدان على أكثر تقدير ، وأيضاً إبقاء رقعة الذرة الشامية فى حدود ١,٨ مليون فدان . وبذلك فالتخصيص المورد الأقصى هو فى حدود ٥,٨ مليون فدان لتصبح رقعة الحبوب المحصولية الإجمالية فى حدود ٦ مليون فدان . ولا تكون الاستجابة السعرية بعد هذه الحدود ذات معنى ما لم تحسن مصر من ظروف الإنتاج وكذا البحوث والإرشاد الزراعى . وكذلك توصى الدراسة ، أنه حتى مع الاستجابة المعنوية الحالية ما زال مطلوباً جداً زيادة معدل نمو الإنتاجية الفدانية وعدم الاعتماد فقط على الرقعة المزروعة للتأثير فى العرض الكلى وإن صح ذلك فى المدى القصير.

رابعاً: تحليل أثر التغيرات السعرية على فائض المنتج ومقارنة مع فائض كل من الدولة والمستهلك (اختيار الفرض الثانى):

يقوم هذا الجزء بتقدير التغيرات فى فائض كل من المنتج والمستهلك وخسارة أو مكسب المجتمع من جراء إنتاج وتجارة الحبوب بعد التحرر الاقتصادى ونتائج هذا الجزء من الدراسة هى إختيار للفرض الثانى لها ، وهى :

١٠٤. نتائج تحليل نموذج التوازن الجزئى لمحصول القمح : تم تحليل نتائج النموذج والمتمثلة فى عوائد الحكومة ، الكفاءة ، الرفاهية لمحصول القمح كسلعة يتم استيراد نصفها عن الأقل من السوق العالمى ، ويكون الإنتاج المحلى منها هو للإحلال محل الواردات .

مؤشرات عوائد الحكومة : وسوف يتم تحليلها من خلال مؤشرات التغير فى عوائد الحكومة وحصيلة النقد الأجنبى خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (١١)

تقدير مؤشرات نموذج التوازن الجزئى لمحصول القمح بالمليون جنيه خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٠

السنة	التغير فى عوائد الحكومة	التغير فى حصيلة النقد الأجنبى	التغير فى فائض المنتج	التغير فى فائض المستهلك	صافى الخسارة على مستوى المنتج	صافى الخسارة على مستوى المستهلك	صافى الخسارة المجتمعية
١٩٩٣	٤٦٧,٦٦	٧٤٤,٩٨ -	٢٥٨,٦٣	٧٠٦,١٨ -	١٢,٢٩	٣٢,٤ -	٢٠,١١
١٩٩٤	٦٧٦,٢٠	٨٤٥,١٣ -	٢٢٠,٩٨	٨٧٠,٠٦ -	٩,٦٨	٣٦,٨ -	٢٧,١٢
١٩٩٥	٤٢٣,١٦ -	٧٨٢,٤٥	٢٣٦,٠٥ -	٦٧٢,٠٢	٧,٢٩	٢٠,٠٩ -	١٢,٨
١٩٩٦	٩٠١,٣٤ -	١٦٦٦,٩	٤٦٢,٦ -	١٤١٣,٤٦	٢٥,٢٦	٧٤,٧٥ -	٤٩,٥
١٩٩٧	٩٣٥,٦	١٣٦٨,٠٣ -	٤٥٧,٦	١٣٤٤,١٢ -	٢٦,٧	٧٥,٨٤ -	٤٩,٠٩
١٩٩٨	١٧١٨,٣	٢٣٨٠,٤٤ -	١٠٠٥,٨	٢٥٣١,٠٧ -	١٣٥,٦٣	٣٢٨,٥٦ -	١٩٢,٩
١٩٩٩	٣٣٨٥,٥٩	٣٢٩٧,٦٦ -	١٤٤٥,٥٨	٤٢٨٤,٧ -	٢٩٥,٨٨	٨٤٢,٣٣ -	٥٤٦,٤
٢٠٠٠	١٧٥٩,٦٩	٢٧٨٨,٥ -	١٤٥٨,٢٦	٢٩٧٣,٧ -	٢٥٤,٣	٤٩٨,٥٨ -	٢٤٤,٣

ملاحظات :

١ - قدرت مرونة العرض السعرية من خلال دراسة العلاقة الإنحدارية البسيطة بين لوغاريتم الكمية المنتجة من المحصول كعامل تابع ، ولوغاريتم السعر المزرعى الحقيقى كعامل مستقل واعتبرت قيمة معامل الإنحدار البسيط (β) هى مرونة العرض السعرية والمقدرة بنحو ٠,٨٤٧ .

٢ - قدرت مرونة الطلب السعرية من خلال دراسة العلاقة الإنحدارية البسيطة بين لوغاريتم الكمية المستهلك من المحصول كعامل تابع ، ولوغاريتم سعر المستهلك مقسوماً على الرقم القياسى لأسعار المستهلك كعامل مستقل واعتبرت قيمة معامل الإنحدار البسيط (β) هى مرونة الطلب السعرية والمقدرة بنحو - ٠,٨١٩ .

٣ - ولقد تم مقارنة هذه المرونات بالمدى المقدر بالمرجع التالى :

Askari , Hossein & Cummings, Gohn Thomes "Estimating Agricultural Supply Respons With Nerlove Model : Asurvey", International Economic Review, vlo 18 No. 2 June, 1977.

ولقد اتفقت قيم هذ المرونات مع هذا المدى .

المصدر : جمعت وحسبت من جدول رقم (٥) بالملاحق .

- **التغير فى عوائد الحكومة** : أشـــارت نتائج النموذج بالجدول (١١) إلى تحمل الدولة لأعباء قدرت بنحو ٤٢٣,١٦ ، ٩٠١,٣٤ مليون جنيه خلال عامى ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ وذلك لإرتفاع السعر العالمى عن نظيره المحلى كنتيجة لفرض الضرائب الضمنية البالغة نحو ٧ ٪ ، ١٢ ٪ خلال نفس العامين . وعكست نتائج معامل الحماية الأسمى إرتفاع السعر المحلى عن نظيره العالمى مما أدى إلى تقديم دعم ضمنى للمنتجين الأمر الذى انعكس على زيادة عوائد الحكومة فعندما بلغ حجم الدعم الضمنى[1] نحو ١١ ٪ عام ١٩٩٤ ارتفعت عوائد الحكومة إلى نحو ٦٧٦,٢ مليون جنيه خلال نفس العام ، وبزيادة حجم الدعم ليصل إلى نحو ١٥ ٪ عام ١٩٩٧ بلغت الزيادة فى عوائد الحكومة نحو ٩٣٥,٦ مليون جنيه بمعدل زيادة قدره ٣٨,٤ ٪ بالمقارنة بعام ١٩٩٤ ، وباستمرار زيادة الدعم المقدم للمنتجين ليصل إلي نحو ٣٩ ٪ ، ٦٧ ٪ ، ٥٤٪ خلال الأعوام ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ على الترتيب تستمر الزيادة فى عوائد الحكومة لتصل إلى نحو ١٧١٨,٣ ، ٣٣٨٥,٥٩ ، ١٧٥٩,٦٩ مليون جنيه على الترتيب خلال نفس السنوات .
- **التغير فى حصيلة النقد الأجنبى** : بالنسبة لهـذا المؤشـــر اتضـــح أن الدولة قد تحملت أعباء متزايدة متعلقة بانخفاض حصيلة النقد الأجنبى بلغت نحو ٧٤٤,٩٨ ، ٨٤٥,١٣ ، ١٣٦٨,٠٣ ، ٢٣٨٠,٤ ، ٣٣٩٧,٧ ، ٢٧٨٨,٥ مليون جنيه خلال السنوات ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ على الترتيب ، وذلك نتيجة مباشرة لزيادة حجم الدعم المقدم للمنتجين خلال نفس السنوات والبالغ نحو ١٢ ٪ ، ١١ ٪ ، ١٥ ٪ ، ٣٩ ٪ ، ٦٧ ٪ ، ٥٤ ٪ على الترتيب ، بينما فى حالة زيادة الضرائب الضمنية من ٧ ٪ إلى نحو ١٢ ٪ خلال عامى ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ فقد ارتفعت حصيلة النقد الأجنبى من نحو ٧٨٢,٤٥ إلى نحو ١٦٦٦,٩ مليون جنيه خلال نفس العامين .

مؤشرات الكفاءة :

وبدراسة مؤشرات الكفاءة والمتمثلة فى مؤشر صافى التأثير على مستوى المنتج والذى يعكس الاستخدام غير الاقتصادى للموارد الإنتاجية فى ضوء رغبة المزارعين فى زراعة محصول القمح على الرغم من ارتفاع تكلفة الإنتاج عن التكلفة الاقتصادية أملاً فى الحصول على سعر مزرعى مرتفع ، ومؤشر صافى التأثير على مستوى المستهلك والذى يعكس الاستخدام غير رشيد للسلعة فى ضوء توجيه جزء من إنفاقه على سلعة ذات منفعة أقل، ومؤشر صافى التأثير على مستوى المجتمع كمحصلة للمؤشرين السابقين، وفيما يلى عرض لنتائج مؤشرات الكفاءة المتمثلة فى:

(١) معدل الدعم الضمني = (تعامل الحماية الأسمي - ١) × ١٠٠ .

obeikandl.com

- **صافى الخسارة على مستوى المنتج** : فقد أوضحت نتائج دراسة صافى الخسارة على مستوى المنتج بجدول رقم (١١) ، أنه فى حالة زيادة قيمة الضرائب من نحو ٧ ٪ عام ١٩٩٥ إلى نحو ١٢ ٪ عام ١٩٩٦ فقد زادت قيمة صافى خسارة المنتج من نحو ٧,٣ إلى نحو ٢٥,٢٦ مليون جنيه خلال عامى ١٩٩٥، ١٩٩٦ على الترتيب ، ولقد بلغ معدل الزيادة عام ١٩٩٦ نحو ٧١,٥ ٪ عن عام ١٩٩٩ .

أما فى حالة الدعم الموجه للمنتجين والبالغ نحو ١٢ ٪ ، ١٥ ٪ ، ٣٩ ٪ ، ٦٧ ٪ ، ٥٤ ٪ خلال الأعوام التالية ١٩٩٣ ، ١٩٩٧ ، ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ ، ٢٠٠٠ على الترتيب فقد انعكس على زيادة قيمة صافى الخسارة للمنتج حيث بلغت نحو ١٢,٣ ، ٢٦,٧ ، ١٣٥,٦ ، ٢٩٥,٩ ، ٢٥٤,٣ مليون جنيه على الترتيب .

- **صافى الخسارة على مستوى المستهلك** : وبالنسبة لمؤشر صافى الخسارة على مستوى المستهلك فيلاحظ أن الضرائب الضمنية التى يتحملها المنتجون تنعكس فى صورة دعماً ضمنياً على مستوى المستهلكون وأن قيمة صافى الخسارة على مستوى المستهلك بلغت نحو ٣٢,٤ مليون جنيه عام ١٩٩٣ وتضاعفت صافى الخسارة على مستوى المستهلك لتصل إلى نحو ٧٥,٨٤ مليون جنيه عام ١٩٩٧ وذلك نتيجة لزيادة حجم الدعم الموجه للمنتجين من نحو ١٢ ٪ عام ١٩٩٣ إلى نحو ١٥ ٪ عام ١٩٩٧ وبزيادة حجم الدعم من نحو ٣٩ ٪ عام ١٩٩٨ إلى نحو ٦٧ ٪ عام ١٩٩٩ استمرت الزيادة فى صافى الخسارة على مستوى المستهلك لتصل إلى نحو ٣٢٨,٦ ، ٨٤٢,٣ مليون جنيه خلال نفس العامين على الترتيب .

بينما فى حالة فرض ضرائب ضمنية على المنتجين قدرت بنحو ٧ ٪ ، ١٢ ٪ خلال عامى ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ فينعكس ذلك على صافى الخسارة للمستهلك بالإنخفاض لتصل إلى نحو ٢٠,٠٩ ، ٧٤,٧٥ مليون جنيه لنفس العامين .

- **صافى الخسارة المجتمعية** : فيما يتعلق بهذا المؤشر فقد أشارت نتائج جدول (١١) بالدراسة أن صافى الخسارة المجتمعية بلغ نحو ١٢,٨ مليون جنيه عام ١٩٩٥ نتيجة لفرض ضرائب ضمنية بلغت نحو ٧ ٪ لنفس العام ، وبزيادة حجم هذه الضرائب لتصل إلى نحو ١٢ ٪ عام ١٩٩٦ تضاعف صافى الخسارة المجتمعية ليصل إلى نحو ٤٩,٥ مليون جنيه ، أما فى حالة تقديم الدعم الضمنى البالغ نحو ١٥ ٪ ، ٣٩ ٪ ، ٦٧ ٪ خلال السنوات ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ فقد استمرت الزيادة فى صافى الخسارة المجتمعية لتصل لنحو

٤٩,٠٩ ، ١٩٢,٩ ، ٥٤٦,٤ مليون جنيه خلال نفس السنوات على الترتيب.

مؤشرات الرفاهية :

بالنسبة للمستهلك فإن فرض ضرائب ضمنية على الواردات ينعكس على ارتفاع سعر السلعة محلياً مما يؤدى لزيادة إنفاقه وهذه الخسارة يمكن قياسها فى صورة إنخفاض التغير فى فائض المستهلك ، بينما فى حالة المنتج فإنه يكون فى وضع أفضل لأن ضرائب المستهلك تعتبر بمثابة دعم للمنتج مما يؤدى إلى زيادة الإيراد ويمثل التغير فى فائض المنتج الزيادة فى الإيراد مخصوماً منها الزيادة فى التكاليف . بينما فى حالة تقديم دعم ضمنى على الواردات ينعكس ذلك على إنخفاض السعر المحلى للسلع مما يؤدى إلى تقليل مستوى إنفاق المستهلك وينعكس على فائض المستهلك بالزيادة ، وعلى العكس بالنسبة للمنتج فإن دعم المستهلك يمثل ضرائب للمنتج وبالتالى ينخفض فائض المنتج ، وفيما يلى عرض لنتائج مؤشرات الرفاهية المتمثلة فى :

(أ) **التغير فى فائض المنتج** : أشارت نتائج الجدول رقم (١١) أنه بفرض ضرائب ضمنية تقدر بنحو ٧ ٪ خلال ١٩٩٥ انعكست فى صورة أعباء يتحملها المنتجون ، حيث قدر فائض المنتج بنحو ٢٣٦,٠٥ مليون جنيه خلال نفس العام ، ومع تزايد معدلات الضرائب الضمنية لتصل إلى نحو ١٢ ٪ عام ١٩٩٦ فإن أعباء المنتجين قد إزدادت ليصل فائض المنتج نحو ٤٦٢,٦٢ مليون جنيه خلال نفس العام بينما فى حالة تلقى المنتجين دعماً ضمنياً قدره ١٥ ٪ ، ٣٩ ٪ ، ٦٧ ٪ خلال السنوات ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ على الترتيب فقد انعكس ذلك على زيادة قيمة التغير فى فوائض المنتجين إلى نحو ٤٥٧,٦٤ ، ١٠٠٥,٧١ ، ١٤٤٥,٦ مليون جنيه على الترتيب خلال نفس السنوات .

(ب) **التغير فى فائض المستهلك** : عند فرض ضرائب ضمنية على المنتج تقدر بنحو ٧ ٪ ، ١٢ ٪ خلال عامى ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ينعكس ذلك زيادة على فائض المستهلك بلغ نحو ٦٧٢,٠٢ ، ١٤١٣,٤٦ مليون جنيه خلال نفس العامين ، أما فى حالة تقديم الدعم الضمنى للمنتجين بنحو ١٥ ٪ ، ٣٩ ٪ ، ٦٧ ٪ خلال السنوات ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ على الترتيب يؤدى ذلك تحمل المستهلكين لأعباء انعكست فى إنخفاض فائض المستهلك ليصل إلى نحو ١٣٤٤,١٢ ، ٢٥٣١,٠٧ ، ٤٢٨٤,٧ مليون جنيه خلال نفس السنوات على الترتيب .

الأرز محصول تصديرى ومن ثم فمن المتوقع أن تكون الآثار الاقتصادية

٢٠٤. نتائج تحليل نموذج التوازن الجزئى لمحصول الأرز :

المصاحبة ذات نتائج مغايرة لمثيلتها فى حالة القمح ، وبمقارنة الجدولين (١١) ، (١٢) يتضح أن مستهلك الأرز حقق مكاسب على حساب المنتج ، كما أنه كحالة القمح مازال هناك خسارة مجتمعية من إنتاجه ، وهذا منطقى وواقعى .

مؤشرات عوائد الحكومة :

سوف يتم تحليلها من خلال مؤشرى التغير فى عوائد الحكومة وحصيلة النقد الأجنبى خلال فترة الدراسة .

- **التغير فى عوائد الحكومة** : تبين من نتائج النموذج الموضحة بجدول رقم (١٢) أنه بفرض ضرائب ضمنية على المنتجين تقدر بنحو ٢٥ ٪ ، ٢٩ ٪ خلال عامى ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ على الترتيب أدى ذلك إلى تحمل الدولة لأعباء قدرت بنحو ٢٣٥,٣٩ ، ٣٠٨,٠٩ مليون جنيه خلال نفس العاملين وبزيادة قيمة الضرائب الضمنية لنحو ٤٣ ٪ ، ٣٦ ٪ ، ٤٠ ٪ خلال الأعوام ١٩٩٤ ، ١٩٩٧ ، ٢٠٠٠ على الترتيب ، فقد أدى ذلك لزيادة الأعباء التى تتحملها الدولة لتصل إلى نحو ٥٥٨,٠٤ ، ٢٩١,٣ ، ٣٥٠,١٣ مليون جنيه خلال نفس السنوات .

جدول رقم (١٢)

تقدير مؤشرات نموذج التوازن الجزئى لمحصول الأرز بالمليون جنيه خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٠

السنة	التغير فى عوائد الحكومة	التغير فى حصيلة النقد الأجنبى	التغير فى فائض المنتج	التغير فى فائض المستهلك	صافى الخسارة على مستوى المنتج	صافى الخسارة على مستوى المستهلك	صافى الخسارة المجتمعية
١٩٩٣	٢٦٦,٠٥ –	١٥٨١,٠٦ –	٩٣٢,٩ –	١٢٦٥,٥	٨٩,٢٦	١٥٥,٨ –	٦٦,٥٤
١٩٩٤	٥٥٨,٠٤ –	٣٩٧٦,١ –	٢٠٦٠,٥ –	٢٨٥١,٦٩	٣١٠,٨	٥٤٤,٠٢ –	٢٣٣,١٨
١٩٩٥	٢٣٥,٣٩ –	١٦٠٥,٨ –	١٠٤٠,٣٣ –	١٣٢٥	٧٥,٧	١٢٥ –	٤٩,٢٨
١٩٩٦	٣٠٨,٠٩ –	٢٢١٣,٦ –	١٣٧٩,٣٥ –	١٧٦٦,٣٥	١٢١,٠٤	١٩٩,٩٤ –	٧٨,٩
١٩٩٧	٢٩١,٣ –	٤٠٤٠,٣ –	٢٤٥٤,٥٨ –	٢٨٩٦,٨٦	٢٩٨,٢٤	٤٤٩,٢ –	١٥٠,٩٧
١٩٩٨	٧٧٥,٠٢ –	٥١٧١,٨ –	٢٦٨٦,٣٣ –	٣٧٦٤,٧	٣٩١,٤	٦٩٤,٧ –	٣٠٣,٣
١٩٩٩	٢٧,٣٤	٧٤٥٩,٢ –	٤٤٣١,١٤ –	٤٦٣٨,٦	٧٤٠,٤٠	٩٧٥,٢ –	٢٣٤,٨
٢٠٠٠	٣٥٠,١٣ –	٧٢٤٠,٣ –	٤٣٥٤,٩٥ –	٤٩٧١,٢٤	٥٩٠,٩٥	٨٥٧,١ –	٢٦٦,٢

ملاحظات :

١ – قدرت مرونة العرض السعرية بنحو ٠,٤٧١ .

٢ – قدرت مرونة الطلب السعرية بنحو – ٠,٦٢٥ .

المصدر : جمعت وحسبت من جدول رقم (١١) بالملاحق .

- **التغير فى حصيلة النقد الأجنبى** : يتكامل هذا المؤشر فى نتائجه مع المؤشر السابق ويتضح من جدول (١٢) أن الدولة تواجه إنخفاضاً فى حصيلة النقد الأجنبى يقدر بنحو ١٦٠٥,٨ ، ٢٢١٣,٦ مليون جنيه خلال عامى ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ نتيجة لفرض ضرائب ضمنية قدرت بنحو ٢٥ ٪ ، ٢٩ ٪ لنفس العامين ، وبزيادة حجم هذه الضرائب لتصل إلى نحو ٤٣ ٪ ، ٣٦ ٪ ، ٤٦ ٪ خلال السنوات ١٩٩٤ ، ١٩٩٧ ، ١٩٩٩ على الترتيب فيؤدى ذلك إلى زيادة مواجهة الدولة لإنخفاض حصيلة النقد الأجنبى والتى بلغت نحو ٣٩٧٦,١ ، ٤٠٤٠,٣ ، ٧٤٥٩,٢ مليون جنيه خلال نفس السنوات .

مؤشرات الكفاءة :

وبدراسة مؤشرات الكفاءة والمتمثلة فى صافى التأثير على مستوى المنتج ، وصافى التأثير على مستوى المستهلك ، وصافى التأثير على مستوى المجتمع كمحصلة للمؤشرين السابقين على مستوى السلع المدروسة اتضح ما يلى :

- **صافى الخسارة على مستوى المنتج** : فقد أوضحت نتائج جدول رقم (١٢) أنه فى حالة زيادة فرض الضرائب الضمنية من ٢٥ ٪ إلى ٢٩ ٪ خلال عامى ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ فقد أدى ذلك لزيادة صافى خسارة المنتج من نحو ٧٥,٧ مليون جنيه إلى ١٢١,٠٤ مليون جنيه خلال نفس العامين بمعدل زيادة قدرها ٥٩,٩ ٪ عن عام ١٩٩٥ وفى حالة زيادة حجم الضرائب الضمنية لتصل إلى نحو ٤٣ ٪ ، ٣٦ ٪ ، ٤٦ ٪ خلال السنوات ١٩٩٤ ، ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ على الترتيب أدى ذلك أيضاً إلى صافى خسارة المنتج لتصل لنحو ٣١٠,٨ ، ٢٩٨,٢٤ ، ٧٤٠,٤ مليون جنيه خلال نفس الأعوام .
- **صافى الخسارة على مستوى المستهلك** : بالنسبة لمؤشر صافى الخسارة على مستوى المستهلك فيلاحظ أن الضرائب الضمنية التى يتحملها المنتجون انعكست فى صورة دعماً ضمنياً على مستوى المستهلكين وأنه بفرض ضرائب ضمنية تقدر بنحو ٢٥ ٪ ، ٢٩ ٪ خلال عامى ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ فإن صافى الخسارة للمستهلك تنخفض بنحو ١٢٥ ، ١٩٩,٩ مليون جنيه خلال نفس العامين ، فى حين أن زيادة حجم هذه الضرائب لتبلغ نحو ٤٣ ٪ ، ٣٦ ٪ ، ٤٦ ٪ خلال السنوات ١٩٩٤ ، ١٩٩٧ ، ١٩٩٩ فإن ذلك ينعكس أيضاً على تناقص صافى خسارة المستهلك نحو ٥٤٤,٠٢ ، ٤٤٩,٢ ، ٩٧٥,٢ مليون جنيه على الترتيب خلال نفس السنوات ، ثم حدث تغيراً طفيفاً بعد ذلك لتزيد خسارة المستهلكين فى عام ٢٠٠٠ .
- **صافى الخسارة المجتمعية** : فيما يتعلق بهذا المؤشر فقد أشارت نتائج جدول رقم (١٢) بالدراسة إلى تحمل الدولة أعباء ناشئة عن قيمة صافى الخسارة

على مستوى كل من المنتجين والمستهلكين فيلاحظ أن الدولة تحملت أعباء بلغت نحو ٤٩,٢٨ ، ٧٨,٩ مليون جنيه خلال عامى ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ نتيجة لفـرض ضرائب ضمنية قدرت بنحو ٢٥ ٪ ، ٢٩ ٪ خلال نفس العامين وبزيـــادة قيمة الضرائب الضمنية لتصل إلى نحو ٤٣ ٪ ، ٣٦ ٪ ، ٤٦ ٪ خلال الأعوام ١٩٩٤ ، ١٩٩٧ ، ١٩٩٩ إزدادت معدلات الخسارة المجتمعية لتصل إلى نحو ٢٣٣,١٨ ، ١٥٠,٩٧ ، ٢٣٤,٨ مليون جنيه خلال نفس الأعوام .

مؤشرات الرفاهية : أشارت نتائج مؤشرات الرفاهية إلى تحقيق المستهلكين لوفورات على حساب منتجى الأرز حيث كانت النتائج :

(أ) **التغير فى فائض المنتج** : أشارت نتائج جدول (١٢) أنه بفرض ضرائب ضمنية بنحو ٢٥ ٪ ، ٢٩ ٪ خلال عامى ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ انعكست فى صورة انخفاض أعباء المنتجين ليصل إلى نحو ١٠٤٠,٣ ، ١٣٧٩,٤ مليون جنيه خلال نفس العامين ، وبزيادة قيمة الضرائب لتصل إلى ٤٣ ٪ ، ٣٦ ٪ ، ٤٦ ٪ خلال السنوات ١٩٩٤ ، ١٩٩٧ ، ١٩٩٩ تترتب عليها زيادة أعباء المنتجين حيث بلغ الإنخفاض فى فائض المتنتجين نحو ٢٠٦٠,٥ ، ٢٤٥٤,٦ ، ٤٤٣١,١٤ مليون جنيه خلال نفس السنوات على الترتيب ، وبلغ انخفاض فائض المنتج أقصاه أى نحو ٤,٣٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ ، جدول رقم (١٢).

(ب) **التغير فى فائض المستهلك** : أشارت نتائج النموذج أن فرض ضرائب ضمنية تقدر بنحو ٢٥ ٪ ، ٢٩ ٪ خلال عامى ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ينعكس ذلك على زيادة فائض المستهلك ليصل إلى نحو ١٣٢٥ ، ١٧٦٦,٣٥ مليون جنيه خلال نفس العامين ، وبزيادة حجم الضرائب الضمنية لتصل إلى نحو ٤٣ ٪ ، ٣٦ ، ٤٦ ٪ خلال السنوات ١٩٩٤ ، ١٩٩٧ ، ١٩٩٩ على الترتيب فقد انعكس ذلك على زيادة فوائض المستهلكين حيث بلغت نحو ٢٨٥١,٧ ، ٢٨٩٦,٨٦ ، ٤٦٣٨,٦ مليون جنيه على الترتيب خلال نفس السنوت ، ثم تزايدت لنحو ٤٩٧١ مليو جنيه عام ٢٠٠٠ مسجلة زيادة عن خسارة المنتجين والمقدرة بنحو ٤٣٥٥ مليون جنيه مما يعنى أن المستهلك استفاد على حساب كل من المنتج والدولة على حد سواء .

٣.٤. نتائج تحليل نموذج التوازن الجزئى لمحصول الذرة الشامية :

تم تحليل نتائج النموذج والمتمثلة فى عوائد الحكومة ، الكفاءة ، الرفاهية لمحصول الذرة الشامية فى ج.م.ع خلال فترة الدراسة وفيما يلى عرض لمؤشرات النموذج التوازن الجزئى للذرة الشامية .

مؤشرات عوائد الحكومة :

سوف يتم تحليل عوائد الحكومة من خلال مؤشرى التغير فى عوائد الحكومة وحصيلة النقد الأجنبى خلال فترة الدراسة .

- **التغير فى عوائد الحكومة** : أشارت نتائج النموذج بالجدول رقم (١٣) تحمل الدولة لأعباء قدرها ٣٠٥,٣٥ ، ٤٤٢,٧٤ ، ١٩٠,٨٢ مليون جنيه خلال الأعوام ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ كنتيجة لدعم المنتجين خلال نفس الأعوام والمقدر بنحو ٢٧ ٪ ، ٥٢ ٪ ، ٥١ ٪ على الترتيب وأيضاً فى حالة فرض ضرائب ضمنية للمنتجين قدرت بنحو ٥ ٪ ، ١٢ ٪ ، ٣٢ ٪ خلال الأعوام ١٩٩٣ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ فقد انعكس ذلك أيضاً علي إنخفاض عوائد الحكومة حيث بلغت نحو ٦٦,٦ ، ٢٦٠,٦ ، ٨٦٨,٧ مليون جنيه خلال نفس الأعوام .

جدول رقم (١٣)

تقدير مؤشرات نموذج التوازن الجزئى لمحصول الذرة الشامية بالمليون جنيه خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٠

السنة	التغير فى عوائد الحكومة	التغير فى حصيلة النقد الأجنبى	التغير فى فائض المنتج	التغير فى فائض المستهلك	صافى الخسارة على مستوى المستهلك	صافى الخسارة على مستوى المنتج	صافى الخسارة المجتمعية
١٩٩٣	٦٦,٦٣ –	٢٢٣,١٤	١١٨,٧ –	١٨٤,٣	٢,٢٩ –	٣,٢٧	٠,٩٨ –
١٩٩٤	٦١,٣١ –	٢٢٨,٩	١٢٣,٩ –	١٨٤,١٤	٢,٢٩ –	٣,٤٣	١,١٢ –
١٩٩٥	٢٦٠,٥٧ –	٦٦٣,٢	٣١٥,٥٧ –	٥٧٢,٧	١٨,١٥ –	٢١,٦٤	٣,٤ –
١٩٩٦	٨٦٨,٧٢ –	٣٣٠٣,٨	١٤٧٠,٨ –	٢٢٧٢,١٤	٢٣٠,٥٧ –	٢٩٨,٠٤	٦٧,٥ –
١٩٩٧	٢١١,٨٦ –	٦٦١,٤٥	٣٣٥,٤ –	٥٤٢,٣	١٤,٠٨ –	١٨,٩٨	٤,٩ –
١٩٩٨	٣٠٥,٣٥ –	٩٣٩,٩ –	٥٩٤,١٨	٩٢٦,٧ –	٤٩,٨ –	٧٧,٠٦	٢٧,٢٣ –
١٩٩٩	٤٤٢,٧٤ –	١٢٩٧,٥ –	٩١٩,٦	١٤٤١,٧ –	١٢٨,٩ –	٢٠٨,٣٨	٧٩,٤١ –
٢٠٠٠	١٩٠,٨٢ –	١٣٦٧,٠٦ –	١٠٣٣,٩	١٣٣٧,٤ –	١١٧,٩ –	٢٣٠,٦٣	١١٢,٦٦ –

ملاحظات :

١ – قدرت مرونة العرض السعرية بنحو ١,٠٨ .

٢ – قدرت مرونة الطلب السعرية بنحو – ٠,٤٨ .

المصدر : جمعت وحسبت من جداول أرقام (٩) – (١٠) بالملاحق .

- **التغير فى حصيلة النقد الأجنبى** : بالنسبة لهذا المؤشر فقد أوضحت نتائج النموذج بجدول رقم (١٣) أن الدولة قد تحملت أعباء إنخفاض حصيلة النقد الأجنبى والتى قدرت بنحو ٩٣٩,٩ ، ١٢٩٧,٥ ، ١٣٦٧,٠٦ مليون جنيه خلال الأعوام ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ وذلك نتيجة لزيادة حجم الدعم المقدم للمنتجين خلال نفس الأعوام والبالغ نحو ٢٧ ٪ ، ٥٢ ٪ ، ٥١ ٪ على الترتيب ، بينما فى حالة زيادة الضرائب الضمنية ٥ ٪ ، ١٢ ٪ ، ٣٢ ٪ خلال السنوات ١٩٩٣ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ فقد ارتفعت حصيلة النقد الأجنبى لتصل إلى نحو ٢٢٣,١٤ ، ٦٦٣,٢ ، ٣٣٠٣,٨ مليون جنيه خلال نفس السنوات .

مؤشرات الكفاءة : وبدراسة مؤشرات الكفاءة والمتمثلة فى صافى التأثير على مستوى المنتج ، صافى التأثير على مستوى المستهلك ، صافى التأثير على مستوى المجتمع كمحصلة للمؤشرين السابقين :

- **صافى الخسارة على مستوى المنتج** : فقد أوضحت نتائج جدول رقم (١٣) أنه فى حالة الدعم الضمنى للمنتجين والبالغ نحو ٢٧ ٪ ، ٥٢ ٪ ، ٥١ ٪ خلال السنوات ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ على الترتيب ، فقد زاد صافى خسارة المنتج نحو ٧٧,٠٦ ، ٢٠٨,٤ ، ٢٣٠,٦٣ مليون جنيه على الترتيب خلال نفس السنوات ، بينما فى حالة فرض ضرائب ضمنية للمنتجين تقدر بنحو ٥ ٪ ، ١٢ ٪ خلال السنوات ١٩٩٣ ، ١٩٩٥ على الترتيب فقد أدى ذلك إلي إنخفاض صافى خسارة المنتج ليصل لنحو ٣,٣ ، ٢١,٦ ليون جنيه خلال نفس العامين على الترتيب .

- **صافى الخسارة على مستوى المستهلك** : بالنسبة لمؤشر صافى الخسرة على مستوى المستهلك فيلاحظ أن الضرائب التى يتحملها المنتجون تنعكس فى صورة دعماً ضمنياً على مستوى المستهلكين وأنه بفرض ضرائب ضمنية تقدر بنحو ٥ ٪ ، ١٢ ٪ ، ٣٢ ٪ خلال الأعوام ١٩٩٣ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ على الترتيب فإن صافى الخسارة على مستوى المستهلك قد زادت بنحو ٢,٣ ، ١٨,٢ ، ٢٣٠,٦ مليون جنيه خلال نفس الأعوام . بينما فى حالة الدعم الضمنى للمنتجين المقدر نحو ٢٧ ٪ ، ٥٢ ٪ ، ٥١ ٪ خلال السنوات ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ انعكس ذلك أيضاً على تناقص صافى خسارة المستهلك نحو ٤٩,٨ ، ١٢٨,٩ ، ١١٧,٩ مليون جنيه خلال نفس السنوات على الترتيب .

- **صافى الخسارة المجتمعية** : فيما يتعلق بذلك المؤشر فقد أشارت نتائج جدول رقم (١٣) بالدراسة أن فرض الضرائب الضمنية بنحو ٥ ٪ ، ١٢ ٪ ، ٣٢ ٪ خلال الأعوام ١٩٩٣ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ انعكس على تحمل المجتمع لصافى خسارة بلغت نحو ٠,٩٨ ، ٣,٤ ، ٦٧,٥ مليون جنيه خلال نفس الأعوام ، أما فى حالة تقديم الدعم الضمنى والمقدر بنحو ٢٧ ٪ ، ٥٢ ٪ ، ٥١ ٪ خلال الأعوام ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ على الترتيب فقد بلغت صافى الخسارة المجتمعية نحو ٢٧,٢٣ ، ٧٩,٤ ، ١١٢,٦٦ مليون جنيه على الترتيب .

مؤشرات الرفاهية : كما سبق الإشارة ، فمؤشر الرفاهية يتمثل فى التغيرات فى رفاهية كل من المنتجين والمستهلكين معبراً عنها التغيرات فى فائض كل فئة .

(أ) **التغير فى فائض المنتج** : أشارت نتائج جدول (١٣) أنه بفرض ضرائب ضمنية بنحو ٥ ٪ ، ١٢ ٪ ، ٣٢ ٪ خلال سنوات ١٩٩٣ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ انعكست فى صورة أعباء يتحملها المنتجون تمثلت فى أعباء على فائض المنتجين والتى أخذت فى الزيادة بنحو ١١٨,٧ ، ٣١٥,٦ ، ١٤٧٠,٨ مليون جنيه خلال نفس السنوات ، بينما فى حالة تلقى المنتجين دعماً ضمنياً قدر بنحو ٢٧ ٪ ، ٥٢ ٪ ، ٥١ ٪ خلال السنوات ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ فقد انعكس ذلك على فوائض المنتجين بالزيادة من نحو ٥٩٤,١٨ إلي نحو ٩١٩,٦ ، ١٠٣٣,٩ مليون جنيه خلال نفس الأعوام .

(ب) **التغير فى فائض المستهلك** : أشارت نتائج النموذج أن فرض الضرائب الضمنية على المنتج والمقدرة بنحو ٥ ٪ ، ١٢ ٪ ، ٣٢ ٪ خلال سنوات ١٩٩٣ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ على الترتيب انعكست على فائض المستهلك بالزيادة ليصل إلي ١٨٤,٣ ، ٥٧٢,٧ ، ٢٢٧٢,١ مليون جنيه خلال نفس السنوات ، أما فى وجود دعم ضمنى للمنتجين المقدر بنحو ٢٧ ٪ ، ٥٢ ٪ ، ٥١ ٪ خلال السنوات ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ على الترتيب فإنه يؤدى إلى تحمل المستهلكين أعباء حيث بلغت قيمة فائض المستهلك نحو ٢٧ ٪ ، ٥٢ ٪ ، ٥١ ٪ خلال السنوات ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ على الترتيب فإنه يؤدى إلى تحمل المستهلكين أعباء حيث بلغت قيمة فائض المستهلك نحو ٩٢٦,٧ ، ١٤٤١,٧ ، ١٣٣٧,٤ مليون جنيه على الترتيب خلال نفس السنوات .

obeikandl.com